

**الباب الثاني عشر**  
**في صلاة الجماعة وإحكامها**

## الباب الثاني عشر

### في صلاة الجماعة<sup>(١)</sup> وإحكامها

[مشروعية  
صلاة الجماعة  
ودليلها]

د [١٣٤]

هـ [١٨٥ ب]

// والصلاة بالجماعة من جملة شعائر الإسلام وعلاماتها ،  
والأصل<sup>(٢)</sup> فيه ✕ قوله تعالى : + وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ  
الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ... " (٤) إلى تمام الآية ؛ و [ لأن  
✕ رسول الله ﷺ داوم على إقامة الجماعة في السفر والحضر ،  
والصحابه ، والسلف بعدهم إلى يومنا ✕ هذا .  
ويشتمل الباب على إحدى وعشرين مسألة :

[حكم إقامة  
الجماعة]

إد . . دأها : الصلاة في الجماعة ✕ ، على الصحيح<sup>(١)</sup> من

ط [٨٧ ب]

(١) الجماعة في اللغة تطلق على القليل والكثير من كل شيء . المصباح المنير ( ١ / ١٠٨ ) باب الجيم . ومعناها الشرعي : ربط صلاة المأموم بصلاة الإمام ، وهي من خصائص هذه الأمة . نهاية الزين ص ١١٦ .

قال المناوي : والحكمة من مشروعيتها قيام نظام الألفة بين المصلين ؛ ولذا شرعت المساجد في المحال ليحصل التعاهد باللقاء في أوقات الصلاة بين الجيران ، ولأنه قد يُعلم الجاهل من العالم ما يجهله من أحكامها ، ولأن مراتب الناس متفاوتة في العبادة ، فتعود بركة الكامل على الناقص فتكمل صلاة الجميع . إعانة الطالبين ( ٢ / ٢ ) .  
(٢) الأصل : أصل كل شيء قاعدته ، ويطلق على الدليل بالنسبة للمدلول . لسان العرب ( ١١ / ١٦ ) ، التوقيف على مهمات التعاريف ( ص ٦٩ ) .

✕ هكذا في النسخ المخطوطة ، ولعل الصواب ( فيها ) ؛ لعود الضمير على مؤنث .  
(٤) النساء ( ١٠٢ ) . ~~والأصل في قوله ( د ) إلى قوله : " فَلْيَصَلُوا مَعَكُمْ " وفي ( ط )~~  
~~و ( د ) إلى قوله : " فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ " .~~

✕ في ( د ) : [ أن ] ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " لأن " ولعلها الأصح ؛ لأنها - الجملة -  
جاءت لبيان السبب .

✕ في ( د ، هـ ) : " إلى يومنا هذا " ، وفي ( ط ) : " إلى زمننا هذا " ، ولا فرق  
بينهما .

✕ في ( د ) ، ( هـ ) : " الصلاة بالجماعة " ، وفي ( ط ) : " الصلاة في الجماعة " ،

مذهبنا<sup>(٢)</sup> ليست من فرائض الأعيان<sup>(٣)</sup> ، وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(٤)</sup> ومالك<sup>(٥)</sup> . وخرج بعض أصحابنا قولاً آخر أنها من فرائض الأعيان // من لفظة ذكرها في الكتاب<sup>(٦)</sup> ، وذلك أن الشافعي - رحمه الله - تكلم في الكتاب على قوله تعالى : + وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا<sup>(٧)</sup> ، فقال : ( يحتمل أنه أوجب إتيان صلاة الجماعة في غير الجمعة ، كما أمر بإتيان الجمعة

وهي الصواب ؛ لأن المراد ببيان حكم الصلاة جماعة ؛ لا حكم الإمامة .

(١) الصحيح : هو الرأي الراجح من الوجهين أو الوجوه لأصحاب الإمام الشافعي ، وذلك إذا كان الاختلاف بين الوجهين ضعيفاً ، فالراجح من الوجوه هو الصحيح ، ويقابله الضعيف أو الفاسد .

المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي ، ص ٥١٠ .

(٢) انظر : الإبانة للفوراني الورقة ( ٥٥ - ب ) ، المقنع للمحاملي الورقة ( ٥٨ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق إبراهيم الظفيري ( ١١٩٦ / ٢ ) ، نهاية المطلب للجويني ج ٢ الورقة ( ٣٧٧ / أ ) ، التنبيه ص ٥١ ، التعليقة ( ١٠٠٦ / ٢ ) وقال في المجموع ( ١٦٠ / ٤ - ١٦١ ) حكم صلاة الجماعة مأمور بها ؛ للأحاديث الصحيحة وإجماع المسلمين ، وفيها ثلاثة أوجه لأصحابنا الشافعية : الأول : أنها فرض كفاية ، وبه قال أبو العباس بن سريج وأبو إسحاق ، وهو الذي نص عليه الشافعي .

الثاني : أنها سنة ، وممن قال به الشيخ أبو حامد .

الثالث : أنها فرض عين ، وهو قول أبي بكر بن خزيمة وابن المنذر .

(٣) فرض العين : يتناول كل واحد من المكلفين . نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للأسنوي ( ١٨٥ / ٢ ) . أو فرض العين : ما وجب على كل واحد لا يسقط عنه بفعل غيره . المطلع على أبواب المقنع ( ٤٨ / ١ ) .

(٤) انظر : بدائع الصنائع ( ٦٦١ / ١ ) ، فتح القدير ( ٣٤٤ / ١ ) .

(٥) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة ( ٢٥٧ / ١ ) ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد

( ١٩٨ / ١ ) .

(٦) كتاب الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي .

(٧) [ المائدة : ٥٨ ] .

وترك البيع ~~✗~~ ، واحتمل أن يكون الأمر بالأذان لتصلي لوقتها <sup>(٢)</sup> .  
 وهو مذهب أحمد <sup>(٣)</sup> وجماعة ؛ إلا أن الجماعة ليست بشرط في صحتها ؛ حتى لو صلى منفرداً تصح صلاته ، ووجه هذا المذهب ما روى ابن عباس أن النبي ~~✗~~ قال : " مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِهِ ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ " <sup>(٤)</sup> ؛ ولأن الجماعة شرط في [ صحة ] ~~✗~~ صلاة الجمعة فكذا في سائر الصلوات . ووجه ظاهر المذهب ما روي عن رسول الله ~~✗~~ أنه قال : " صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةُ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً " <sup>(٥)</sup> ، ولو كانت الجماعة مفروضة لما [ كان ] ~~✗~~ في بيان التفاوت بينهما فائدة <sup>(٦)</sup> . وأما الخبر الذي رووا فمحمول على

صلاة الجمعة ، والقياس على الجمعة غير صحيح ؛ لأن الجمعة اختصت بشرائط لا تشترط في غيرها ؛ فمن ذلك : الوقت ، والعدد ، والخطبة ، وموضع الاستيطان ، ولا // يعتبر ذلك في سائر

~~✗~~ في ( د ، هـ ) : " بإتيان الجمعة وترك البيع " وفي ( ط ) : " وإتيان الجمعة بترك البيع " ، والصواب الأول ، لأنه جاء بنصه في كتاب الأم .  
 (٢) الأم ( ١ / ٢٧٧ ) .

(٣) انظر : المغني والشرح الكبير على متن المقنع للإمامين : موفق الدين ، وشمس الدين  
 ابني قدامة ( ٢ / ٣ ) ، كشاف القناع عن متن الإقناع ( ١ / ٥٥١ ) ، الإنصاف ( ٢ / ٢١٠ ) .

(٤) الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب المساجد والجماعات ، باب التغليظ في التخلف عن الجماعة ( ١ / ٢٦٠ ) وقال في نصب الراية لأحاديث الهداية ( ٢ / ٢٣ ) :  
 ( الحديث أخرجه ابن ماجه عن شعبة عن عدي بن ثابت ، ورواه الحاكم وقال : على شرطهما ( ١ / ٢٤٥ ) ، الدارقطني ( ١ / ٤٢٠ ) ، وصحح إسناده ابن حجر في تلخيص الحبير ( ٢ / ٧٦ ) .

~~✗~~ ساقطة من ( هـ ) .  
 (٦) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، صلاة الجماعة ، انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ( ٢ / ١٣١ ) . ومسلم ، كتاب المساجد ، باب فضل صلاة الجماعة . انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ٥ / ١٢٥ ) .

~~✗~~ في نسخة ( د ) : " كانت " وفي ( هـ ) ، ( ط ) : " كان " .  
 (٨) انظر : نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٣٧٧ / ب ) ، التعليقة ( ٢ / ١٠٠٦ ) .

الصلوات ، فكذا جاز أن يكون من شرائطها الجماعة دون غيرها ،  
والذي يـ \_\_\_\_\_  
[ على ] الفرق أن الجماعة شرط في الجمعة حتى [ لا تصح ]  
منفرداً ، [ وليست ] بشرط [ في سائر الصلوات .  
فإذا ثبت أنها ليست من فرائض الأعيان ، فهل هي من فروض  
الكفايات أم لا (٥) ؟

ظاهر ما نص // عليه الشافعي - رحمه الله - في كتابه أنها من  
فروض الكفايات (٦) ، يجب إظهارها في كل محلة من البلدة الكبيرة  
، وفي موضع واحد من القرية الصغيرة ، ولو تركوا ذلك أثموا ،  
وللإمام أن يقاتلهم ، ومن أصحابنا من قال // : هي سنة ، [ ولو  
تركوا لا تحل ]  
مقاتلتهم [ ووجه ظاهر المذهب ما روي ] أن رسول الله ﷺ قال :  
" مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْيَةٍ وَلَا بَدْوٍ لَا تُقَامُ فِيْهِمُ الصَّلَاةُ ، إِلَّا قَدْ اسْتَحْوَذَ

(د) ، (هـ) : " على " ، وفي (ط) : " عليه " ، ولعل الصواب الأولى .  
(د) ، (هـ) : " لا تصح " ، وفي (ط) : " لا يصح " ، ولعل الصواب  
الأولى ؛ لعود الضمير على الجماعة في الجمعة .  
(هـ) : " ليست " ، وفي (ط) ، (د) : " ليس " ، ولعل الأولى هي الصواب  
؛ لعودها على مؤنث .  
(هـ) ، (ط) : " بشرط " ، وفي (د) : " تشترط " ، ولعل الصواب الأولى  
، فيكون التقدير : وليس أداء الجماعة بشرط في سائر الصلوات .  
(٥) انظر : الأم ( ٢٧٧ / ١ ) ، نهية المطلب ج ٢ الورقة ( ٣٧٧ / ب ) ، التعليقة  
( ١٠٠٩ / ٢ ) ، الحاوي ( ٣٦١ / ٢ ) ، البيان ( ٣٦١ / ٢ ) ، المجموع ( ١٦٠ / ٤ ) - ١٦١ .

(٦) انظر : الأم ( ٢٧٧ / ١ ) .  
وفرض الكفاية : هو الذي إذا تركه جميع المكلفين به في ذلك الموضع عصوا كلهم  
، وإن فعله من يحصل الشعار به سقط الحرج عن الباقي . انظر : تحرير ألفاظ  
التنبيه ص ٥١ .

(د) : " ولو تركوها تحل مقاتلتهم " ، وفي (هـ) ، (ط) : " ولو تركوا لا  
تحل مقاتلتهم " وهي الصواب ؛ لأن حكمها سنة ؛ فلا يباح حكمه السنة القتل .  
ساقطة من (ط) ، (د) .

عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ الذَّنْبَ يَأْكُلُ الشَّاةَ الْقَاصِيَةَ”<sup>(١)</sup>.  
وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال : “ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِحَطْبٍ  
فِيُحْطَبُ ، ثُمَّ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَيُنَادَى لَهَا ، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا فَيَوْمُّ النَّاسَ ، ثُمَّ  
أُخَالَفَ إِلَى رَجَالٍ فَأُحْرَقَ عَلَيْهِمْ يُبَوِّتُهُمْ ”<sup>(٢)</sup> .

[ ووجه الرواية الأخرى ] أن الجماعة مأمور لا تبطل الصلاة  
بتركه ، [ ولا تكون فرضاً على الكفاية ]<sup>(٤)</sup> ؛ كالتسيبحات والتكبيرات  
والأنكار .

[ حكم إقامة  
الجماعة في  
غير المسجد ]

**الثانية : صلاة الجماعة لا تختص بالمسجد<sup>(٥)</sup> ؛ بل تجوز في  
الدور والصحاري ، والدليل على جوازها في الدور ما روي عن عائشة**

(١) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب التشديد في ترك الجماعة ، انظر :  
عون المعبود شرح سنن أبي داود ( ١٧٦ / ٢ ) . ورواه النسائي في باب التشديد في ترك  
الجماعة .

انظر : سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ( ١٠٦ / ٢ ) ، تلخيص الحبير  
( ٦٥ / ٢ ) . وقال عنه النووي في المجموع : إسناده صحيح . انظر : المجموع ( ١٦٠ / ٤ )  
( ، والحكم ( ٢٤٦ / ١ ) وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

د [ ١٠٣٥ ]

والقاصية : أي البعيدة . القاموس المحيط ( ٤٣١ / ٤ ) . ومعنى استحوذ عليهم أي  
غلبهم . لسان العرب ( ٤٨٧ / ٢ ) .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب وجوب صلاة الجماعة ، انظر :  
فتح الباري بشرح صحيح البخاري ( ١٢٥ / ٢ ) . ومسلم في كتاب المساجد ، باب  
فضل صلاة الجماعة ، انظر صحيح مسلم ( ٤٥١ / ٥ ) .

✗ في ( د ) [ ووجه الرواية الأخرى ] ، وفي ( هـ ) ، ( ط ) : [ ووجه الطريقة  
الأخرى ] .

(٤) في ( د ) ( هـ ) : “ فلا تكون من فرض الكفاية ” ، وفي ( ط ) : “ ولا تكون  
في حطب على الكفاية ” ، ولا فرق بينهما .

الطرق : يطلق هذا الاصطلاح على اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب ، فيقول  
بعضهم : فيه قولان ، ويقول آخرون : لا يجوز إلا قول واحد ، أو يقول أحدهم : في  
المسألة تفصيل ، ويقول الآخر : فيها خلاف مطلق ، ونحو ذلك من الاختلافات .

انظر : المنخل إلى مذهب الشافعي ص ٥٠٨ - ٥٠٩ .

(٥) انظر : المقنع الورقة ( ٥٨ ) ، التعليقة ( ١٠١٢ / ٢ ) ، مختصر المزني ص ٢٦

**[ فضيلة  
الجماعة في  
المسجد الحرام  
ومسجد رسول  
الله ]**

(٥) انظر : فتح الباري ، كتاب فضل الصلاة ، باب فضل الصلاة في مسجدي مكة والمدينة ( ٣ / ٦٣ ) . صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الحج ، باب فضل الم

فجعل حكم مسجد القدس حكم مسجده ، وقدمه على سائر المساجد ،  
وليس تختص الفضيلة بالجماعة في هذه المساجد ؛ بل الصلاة منفرداً  
في هذه المساجد أفضل [ من الصلاة ] في غيرها من المساجد .

**الثالثة :** المسجد إذا صلى فيه مرة بالجماعة<sup>(٢)</sup> ، فإن كان [   
مسجداً على شارع جرت ] العادة بأن يصلي فيه كل قوم ، ولم  
يكن [ له ] إمام راتب ومؤذن راتب ، فلا يكره إعادة الجماعة فيه  
ثانياً ، فأما إذا كان للمسجد إمام راتب ومؤذن راتب وصلوا فيه  
بالجماعة ، فإن جاءهم قوم وأقاموا [ فيه الجماعة ] بإذن الإمام لم يكره ؛ لما روي أن  
رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي وحده فقال : " ألا رجلٌ // يتصدقُ  
على هذا يصلي معهُ ! " <sup>(١)</sup> ، فأما إن أرادوا إقامة الجماعة بغير إذن  
الإمام كرهه عندنا ، وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> .

( ١٦٨ / ٩ ) .

ساقطة من ( هـ ) .

(٢) انظر : مخطوط الإبانة للفوراني الورقة ( ٤٢ - أ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ١١ / ب ) ، الحاوي الكبير للماوردي ( ٢ / ٣٨٤ ) ، المقنع الورقة ( ٥٨ ) ، البيان  
( ٢ / ٣٨٠ - ٣٨١ ) ، الأم للشافعي ( ١ / ٢٧٨ ) ، التعليقة ( ٢ / ١٠١٣ ) ،  
التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٢ / ١٢١١ ) .

في ( د ) ، ( هـ ) : " مسجداً على شارع جرت " ، وفي ( ط ) : " مسجداً جرت " ،  
ولعل الأولى هي الصواب .

في ( د ) ، ( هـ ) : " ولم يكن له " ، وفي ( ط ) : " ولم يكن لهم " ، والصواب  
الأولى ، لأنها تعود على مسجد .

في ( د ) ، ( هـ ) : " وأقاموا فيه الجماعة " ، وفي ( ط ) : " وأقاموا الصلاة " ؛  
ولعل الصواب الأولى ؛ لأن الحديث عن حكم إقامة الجماعة ثانياً ؛ وليس عن حكم  
الصلاة فقط .

(٦) الحديث في سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب في الجمع في المسجد مرتين ،  
انظر : عون المعبود ( ٢ / ١٩٨ ) . وقال في نصب الراية ( ٢ / ٥٧ ) : رواه ابن  
خزيم

( ٣ / ٦٢ ) ، وابن حبان في الإحسان ( ٤ / ٥٨ ) ، والحاكم ( ١ / ٢٠٩ ) في  
صحاحهم ، وقال الحاكم : حديث صحيح على شرط مسلم . وقال الترمذي في سننه :  
حديث حسن ( ١ / ٤٧٩ ) .

(٧) مذهب أبي حنيفة : يكره إقامة الجماعة مطلقاً في المسجد الذي له إمام ، وليلهم في



وقال أحمد<sup>(١)</sup> : لا يكره . ودليلنا<sup>(٢)</sup> أن إقامة الجماعة ثانياً في المسجد لا يؤمن أن يتولد [ عنه ]<sup>(٣)</sup> تفريق الكلمة ، وتظهر العداوة والفتنة بين الناس ؛ بأن ينتظر قوم فراغ الإمام ثم يحضرون ويصلون ثانياً ، ويقصدون بذلك مخالفته ، فإذا كان يؤدي إلى ذلك ، كان أصله ممنوعاً ، وعلى هذا لو [ أرادوا أن يصلوا ]<sup>(٤)</sup> في المسجد الواحد في موضعين في حالة واحدة بالجماعة كره ذلك<sup>(٥)</sup> ؛ لأن ذلك يؤدي // إلى المناقرة وظهور العداوة .

د [ ٣٥ ]

الرابعة : الجماعة مشروعة في حق النساء عندنا<sup>(٦)</sup> ؛ ولكنها [ حكم الجماعة للنساء ]

ذلك حديث الحسن قال : كانت الصحابة إذا فاتتهم الجماعة فمنهم من اتبع الجماعات ، ومنهم من صلى في مسجده بغير أذان ولا إقامة ، وأيضاً روي أن النبي ﷺ خرج ليصلح بين الأنصار ، فاستخلف عبد الرحمن بن عوف فرجع بعدما صلى ، فدخل رسول الله ﷺ وجمع أهله فصلى بهم بأذان وإقامة ، انظر : المبسوط لشمس الدين السرخسي ( ١٣٥ / ١ ) .

وجاء في البدائع ( ٦٥٤ / ١ ) : ولو صلى في مسجد بأذان وإقامة هل يكره أن يؤذن ويُقام فيه ثانياً ؟ هذا لا يخلو من أحد وجهين : أما إن كان مسجداً له أهل معلوم أو لم يكن ، فإن كان له أهل معلوم فإن صلى فيه غير أهله بأذان وإقامة ، لا يكره لأهله أن يعيدوا الأذان والإقامة ، وإن صلى فيه أهله بأذان وإقامة أو بعض أهله ، يكره لغير أهله وللباقين من أهله أن يعيدوا الأذان والإقامة .

(١) انظر : المغني والشرح الكبير ( ٨ / ٢ ) ، كشف القناع عن متن الإقناع ( ١ / ٥٥٧ ) ، الفروع ( ٥٨٣ / ١ ) .

(٢) في ( د ) ، ( هـ ) : " وقال أحمد " ، وفي ( ط ) : " وقال أبو حنيفة " ، والصواب الأول ، لأن رأي أبي حنيفة ذكره أولاً .

(٣) في ( د ) ، ( هـ ) : " ودليلنا " ، وفي ( ط ) : " دليلنا " بدون واو .

(٤) في ( هـ ) : " منه " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " عنه " .

(٥) في ( هـ ) : " لو أرادوا أن يصلوا " ، وفي ( ط ) : " لو أراد أن يصلي " ، وفي ( د ) : (

" لو أراد أن يصلوا " ، ولعل الصواب الأولى ؛ لأن الحديث عن الجمع .

(٦) في ( د ) : " كره ذلك ، لأن ذلك " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " كره لأن ذلك " ، ولا فرق بينهما .

(٧) انظر : الإبانة الورقة ( ١ / ٤٢ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ١ / ٤٠٥ ) ،

أخف حكماً منها في حق الرجال ، [ وليست بفرض عليهن ] ❌ ؛ لا على العين ولا على الكفاية ، وعند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> ومالك<sup>(٣)</sup> تكره له<sup>(٤)</sup> الجماعة ، ودليلنا ما روي أن رسول الله ﷺ أمر أم ورقة<sup>(٥)</sup> أن تؤم أهل دارها<sup>(٦)</sup> . وروي عن صفوان بن سليم<sup>(٧)</sup> أنه قال : " مِنْ السُّنَّةِ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَرْأَةُ بِالنِّسَاءِ وَتَقُومَ // فِي وَسْطِهِنَّ " <sup>(٨)</sup> .

ط [١-٨٩]

[ الجماعة أفضل  
في المسجد الذي  
تكثر فيه  
الجماعة ]

**الخامسة : الجماعة في المسجد الكبير الذي تكثر فيه الجماعة أفضل<sup>(٩)</sup> ؛ إلا أن يكون المسجد الصغير أقرب إلى داره [ وتنقطع**

مختصر المزي ص ٢٠٦ ، التعليقة ( ١٠٧٢ / ٢ ) ، ونكر في المجموع ( ٤ / ١٧٠ ) وروضة الطالبين ( ٤٤٤ / ١ ) أن الجماعة تسن في حق النساء ، وذكر وجهين : أحدهما : هل تتأكد في حقهن كالرجال ، والثاني أصحهما : أنه لا يتأكد في حقهن .

❌ في ( هـ ) : [ ليست بفرض عليهن ] وهي الصواب ؛ لأن الحديث عن المؤنث ، وفي

( د ) : ( ط ) : [ وليس بفرض عليهم ] .  
( ٢ ) انظر : فتح القدير ( ٣٥٢ / ١ ) ، البحر الرائق ( ٣٧٢ / ١ ) .  
( ٣ ) انظر : المدونة للإمام مالك ( ١٧٧ / ١ ) ، المعونة ( ٢٥٧ / ١ ) .  
( ٤ ) في ( د ) ، ( ط ) : " لهن " ، وفي ( هـ ) : " لهم " ، والصواب الأول ؛ لأن الحديث عن المؤنث .

( ٥ ) أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث بن عويمر الأنصارية ، يقال لها أم : ورقة بن نوفل فنسبت إلى جدها الأعلى ، كان الرسول يسميها الشهيذة ، استشهدت في عهد عمر بن الخطاب ، وقام بقتلها غلام لها وجارية أمر عمر بصلبهما . انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ( ٣٢١ / ٨ ) ، صفة الصفوة ( ٧٢ / ٢ ) .

( ٦ ) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب إمامة النساء ، انظر : عون المعبود ( ٢١١ / ٢ ) ، الدارقطني في سننه ( ٤٠٣ / ١ ) ، والحاكم ( ٢٠٣ / ١ ) .

( ٧ ) صفوان بن سليم المدني ، أبو عبد الله الزهري القرشي ، ثقة ثبت كثير الحديث ، مشهور بالعبادة والصلاح ، توفي سنة ١٣٢ هـ بالمدينة .

انظر : سير أعلام النبلاء ( ٣٦٤ / ٥ ) ، شذرات الذهب ( ١٨٩ / ١ ) .

( ٨ ) معرفة السنن والآثار للبيهقي ، كتاب الصلاة ، باب إثبات إمامة المرأة ( ١٣١ / ٣ ) ، الشافعي في الأم ( ٢٩٢ / ١ ) .

( ٩ ) الجماعة في المسجد الذي تكثر فيه الجماعة أفضل ، ولو كان بقربه مسجد قليل الجمع ، وبالبعد مسجد كثير الجمع ، فالبعيد أفضل إلا في حالين : أحدهما : أن تتعطل جماعة القريب بعدوله عنه ، لكونه إماماً ، أو يحضر الناس بحضوره ،

فيه الجماعة بانقطاعه عنه [X] ، أو كان الإمام الذي يصلي في المسجد الكبير فاسقاً<sup>(٢)</sup> ، أو متهماً ببدعة ، أو يعتقد عدم الوجوب في بعض ما هو واجب في الصلاة ، فحينئذ الأفضل أن يصلي في المسجد الصغير ، والأصل فيه ما روي عن رسول الله x أنه قال : " صَلَاتُكَ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِكَ وَحْدَكَ ، وَصَلَاتُكَ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِكَ مَعَ الرَّجُلِ ، وَمَا أَكْثَرَتْ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ " <sup>(٣)</sup> .

### السادسة : [ تنبيه ] [X] :

حكم الجماعة في صلاة الصبح والعشاء أكد منه في غيرهما<sup>(١)</sup> ؛

[ حكم أداء  
الصلاة في  
الجماعة في  
صلاتي الصبح  
والعشاء ]

فالقريب بـ \_\_\_\_\_ ب أف \_\_\_\_\_ ضل .  
والثاني : أن يكون إمام البعيد مبتدعاً أو فاسقاً أو لا يعتقد وجوب بعض الأركان فالقريب أفضل . وحكى الخراسانيون وجهاً أن مسجد الجوار أفضل بكل حال ، والصحيح الذي قطع به الجمهور هو الأول ، فإن كان مسجد الجوار لا جماعة فيه ولو حضر هذا الإنسان فيه لم يحصل جماعة ولم يحضره غيره ، فالذهاب إلى مسجد الجماعة أفضل بالاتفاق . وحكى النووي وجهاً أن رعاية مسجد الجوار أفضل بكل حال . انظر : المجموع ( ١٧٠ / ٤ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٤٥ - ٤٤٦ ) ، التنبيه ص ٥١ ، الإبانة الورقة ( ٥٦ - ١ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٣٨٧ / ب ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٢٠٩ / ٢ ) ، التعليقة ( ١٠١٣ / ٢ ) ، مختصر المزني ص ٢٦ ، المقنع الورقة ( ٥٨ ) .  
[X] في نسخة ( د ) ( وتنقطع فيه الجماعة بانقطاعه عنه ) ، وفي ( ط ) : " وتنقطع بانقطاعه عنه " .

(٢) فسق : أي خرج عن الطاعة . المصباح المنير ( ٤٧٣ / ٢ ) .  
(٣) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک ، من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة ، عن أبي ( ٢٤٧ / ١ ) . وقال : وقد حكم أئمة الحديث يحيى بن معين وعلي بن المديني ومحمد بن الذهلي وغيرهم لهذا الحديث بالصحة . وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب فضل الصلاة جماعة ، انظر : عون المعبود ( ١٨٢ / ٢ ) . وقال النووي في المجموع ( ١٧٠ / ٤ ) : حديث أبي رواه أبو داود بإسناد فيه رجل لم يبينوا حاله ولم يضعفه أبو داود ، وأشار علي بن المديني والبيهقي وغيرهما إلى صحته .

[X] ساقطة من ( هـ ) .

لما روي عن رسول الله x أنه قال : " أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُتَأَفِّقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا " (٢)

ال سابعة : المستحب إذا قصد الجماعة أن يمشي على سكون ولا يسرع<sup>(٣)</sup> وإن خاف أن تفوت بعض الصلاة أو كلها ، وقال أبو إسحاق<sup>(٤)</sup> : إذا خاف فوت التكبيرة الأولى أسرع ، ودليلنا ما روى

أبو هريرة أن رسول الله x قال : " إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوَهَا وَأَنْتُمْ // تَسْعَوْنَ ؛ وَلَكِنْ اتَّوْهَافًا وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا " (٥)

الثامنة : لا يشترط في صلاة الجماعة أن ينوي الإمام استتباع

هـ [١٨٨٧]

(١) انظر : المجموع ( ١٦٦ / ٤ ) .

(٢) الحديث رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب فضل صلاة العشاء في جماعة ، انظر : فتح الباري ( ١٤١ / ٢ ) . ومسلم في كتاب المساجد ، باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي له ( ٥ / ١٥١ ) .

(٣) انظر : المجموع ( ١٧٨ / ٤ ) ، روضة الطالبين ( ٤٤٧ / ١ ) ، البيان ( ٢ / ٣٧٢ ) . وحكى القفال الشاشي : أن المستحب لمن قصد الجماعة أن يمشي إليها وهو المذهب . انظر : حلية العلماء ( ٢٢١ / ١ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق إبراهيم الطغفيري ( ١٢٢١ / ٢ ) .

(٤) أبو إسحاق : إبراهيم بن أحمد المروزي ، فقيه انتهت إليه رئاسة الشافعية بالعراق بعد ابن سريج ، ولد بمر ، وأقام ببغداد ، وتوفي بمصر عام ٣٤٠ هـ ، له تصانيف ؛ منها : شرح مختصر المزني . انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة الدمشقي ( ١٠٥ / ١ ) ، الأعلام للزركلي ( ٢٨ / ١ ) .

(٥) رواه البخاري في الأذان ، باب لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار ، انظر : فتح الباري ( ١١٧ / ٢ ) . ومسلم في كتاب المساجد ، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ٩٨ / ٥ ) .

من يصلي خلفه ~~✕~~ ، بل تصح صلاتهم خلفه ؛ سواء نوى استتباعهم أو لم ينو ، [ نوى الإمامة أو لم ينو ] <sup>(٢)</sup> ؛ لما روي أن رسول الله //

ط [ ٨٩ب ]

كان في غزوة تبوك ، فخرج ليقضي حاجته فتأخر رجوعه ، فتقدم عبد الرحمن بن عوف <sup>(٣)</sup> وصلى بالناس ركعة من الصبح ، وجاء رسول الله ~~✕~~ فأدرك الركعة الثانية فصلاها خلف عبد الرحمن // بن عوف ، ثم قضى ما فاتته ، ثم لما فرغ من صلاته قال لهم رسول الله ~~✕~~ : " ق "

أحسنتم " <sup>(٤)</sup> . ومعلوم أن عبد الرحمن ما كان نوى الإمامة برسول الله

~~✕~~ وقد صلى رسول الله ~~✕~~ خلفه ~~✕~~ .

[ نية المأموم  
في الاقتداء ]

التاسعة : [ نية ] ~~✕~~ الاقتداء شرط في صلاة الجماعة ؛ ولكن تعيين الإمام ليس بشرط <sup>(٥)</sup> ، فلو عيّن الإمام وقال : نويت أن أصلي مقتدياً بفلان ، فإن أصاب صحت صلاته ، وإن أخطأ فصلاته باطلاً <sup>(٦)</sup> ،

(١) انظر : المقنع الورقة ( ٦٥ ) ، البيان للعمراني ( ٣٦٧ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٧١ / ١ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٣ - ١ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ( ١ / ٣٨٧ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٢٨٥ / ٢ ) .

~~✕~~ ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

(٣) عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد أصحاب الشورى الذين أخبر عمر عن رسول الله أنه توفي وهو راض عنهم ، ولد بعد الفيل بعشر سنين وكان اسمه عبد الكعبة فغيره النبي ~~✕~~ ، مات سنة ٣١ هـ ، وقيل : سنة ٣٢ هـ وهو الأشهر ، عاش ٧٢ سنة ، ودفن بالبقيع ، وصلى عليه عثمان بن عفان .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ( ٣٤٦ / ٤ ) ، سير أعلام النبلاء للذهبي ( ٦٨ / ١ ) .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب الرجل يوضئ صاحبه ، انظر : فتح الباري ( ٢٨٦ / ١ ) . ومسلم في كتاب الصلاة ، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٤٧ / ٤ ) .

~~✕~~ في ( د ) لم يذكر : " خلفه " ، وفي نسخة ( ط ) ، ( هـ ) ذكرها ، ولعلها الأصبوب ، لأن فيها توضيحاً للقارئ .

~~✕~~ ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

(٧) انظر : المجموع ( ١٧٣ / ٤ ) ، البيان ( ٣٦٦ / ٢ ) ، التنبيه ص ٥١ ، روضة الطالبين ( ٤٧٠ / ١ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ( ١ / ٣٨٨ ) .

(٨) انظر : روضة الطالبين ( ٤٧٠ / ١ ) ، المجموع ( ١٧٤ / ٤ ) ، المقنع الورقة ( ٦٥ ) . وفي هذا إشارة إلى قاعدة : ما يجب التعرض له جملة ولا يشترط تعيينه

ونظير هذه المسألة ثلاث مسائل :

**أحداها :** تعيين الميت الذي يصلى عليه ليس بشرط ، فلو عيّن وأخطأ لا تصح صلاته<sup>(١)</sup> .

**الثانية :** إذا كان عليه عتق رقبة عن كفارة ، فأعتق رقبة مطلقاً ، تقع عن كفارته وتجزيه ، فلو عيّن وقال : أعتقك عن كفارة الظهر ، وظن أن عليه كفارة الظهر فأخطأ لا تجزيه .

**الثالثة :** إذا كان له مائتا درهم غائبة ، ومائتا درهم حاضرة ، فأخرج خمسة مطلقاً بنية الزكاة ، فبان أن ماله الغائب هالك ، تجزيه عن المال الحاضر ، ولو عيّن وقال هذا زكاة المال الغائب ، فبان أن المال الحاضر ، لا تجزيه عن المال الحاضر<sup>(٢)</sup> .

[ ٣٦٦ ب ]

**العاشرة :** الرجل إذا صلى منفرداً ، ثم أدرك جماعة يصلون تلك الصلاة ، يستحب له أن يعيد [ الصلاة ] ~~بالجماعة معهم~~ ، ويستوي في ذلك سائر الصلوات<sup>(٣)</sup> . وقال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup> : لا تستحب الإعادة

بالنية تفصيلاً إذا عيّن وأخطأ في التعيين ضر من ذلك نوى الاقتداء بزيد فبان عمراً لم يصح . انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٣ - ٥٤ .  
(١) انظر : نهاية المطلب ج ٢ ( الورقة ٣٨٨ / ٢ ) وقال : وهذا فيه إشكال من جهة أن من ربط نيته بمن حضر واعتقده زيدا ، فإذا المَعَيّن غيره ، فقد اجتمع في نيته تعيين وخطأ في المَعَيّن ، فيظهر أن يقال : المحكم تعيينه وإشارته بنيته إلى شخصه ويسقط أثر خطئه في اسمه .

وهذا من فروع القاعدة ما يجب التعرض له جملة ولا يشترط تعيينه بالنية تفصيلاً إذا عيّن وأخطأ التعيين ضر ، انظر الأشباه والنظائر ص ٩٨ .  
(٢) وهذا من فروع القاعدة ما يجب التعرض له جملة ولا يشترط تعيينه بالنية تفصيلاً إذا عيّن وأخطأ ضر في التعيين ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر ص ٥٤ وقال : عين زكاة ماله الغائب فكان تالفاً لم يجزه عن الحاضر .  
~~ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .~~

(٤) جاء في روضة الطالبين ( ٢ / ٤٤٨ ) : من صلى صلاة من الخمس منفرداً ، ثم أدرك

جماعة يصلونها ، استحَبَّ بأن يعيدها معهم ، ولنا وجه شاذ منكر أنه يعيد الظهر والعشاء فقط .

انظر : الوسيط للغزالي ( ٢ / ٢٢٢ ) ، البيان ( ٢ / ٣٨١ - ٣٨٢ ) ، المجموع ( ٤ / ١٩٤ ) .

وقال القفال في حلية العلماء ( ١ / ٢٢٣ ) : ومن أصحابنا من قال : إن كان صبحاً

إلا في الظهر والعشاء . وقد ذكرنا الدلالة في باب ما يوجب كراهية الصلاة<sup>(٢)</sup>.

فروع أربعة : أحدها : إذا أعاد الصلاة بالجماعة فأيتهما فرضه ؟

ط [١٩٠]

قال في الجديد<sup>(٣)</sup> : فرضه الأولى ، وقال في القديم<sup>(٤)</sup> : الفرض أكملها وأتمها . وقال بعض أصحابنا : إن [ كلاهما ] فرضه<sup>(٥)</sup> . وهو مذهب الشعبي<sup>(٦)</sup> والأوزاعي<sup>(٧)</sup> // فوجه القول الجديد ما روي

أو عصراً لم يستحب ذلك ، والمذهب الأول . انظر : الإبانة الورقة ( ٤١ - ب ) ، التنبيه ص ٥١ ، مختصر البويطي الورقة ( ١١ / ب ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٦٨١ / ٢ ) .  
(١) انظر : شرح فتح القدير ( ٤٧٢ / ١ ) .

(٢) انظر : تنمة الإبانة نسخة ( ط ) الورقة ( ٨٣ - ب ) قال : ودليلنا ما روي أن رسول الله ﷺ صلى صلاة الصبح بمسجد الخيف ، فلما انصرف رأى رجلين في زاوية المسجد ، فقال لهما رسول الله : " لماذا لم تصليا معنا ؟ " ، فقالا : كنا قد صلينا في رحالنا ، فقال ﷺ : " إذا جئتما فصليا معنا وإن كنتما قد صليتما في رحالكما تكن لكما نافلة " .

(٣) الجديد : هو ما قاله الإمام الشافعي بمصر تصنيفاً أو إفتاءً ، ويسمى بالمذهب الجديد . وأبرز رواته البويطي ، والمزني ، والربيع المرادي - رحمهم الله جميعاً - . انظر : المدخل إلى مذهب الشافعي ص ٥٦ .

(٤) القديم : هو ما قاله الإمام الشافعي قبل انتقاله إلى مصر تصنيفاً أو إفتاءً ؛ سواء كان رجوع عنه أم لم يرجع ، ويسمى أيضاً بالمذهب القديم . وأبرز رواته : الزعفراني ، والكرابيبي ، وأبو ثور - رحمهم الله جميعاً - . انظر : المدخل إلى مذهب الشافعي ص ٥٥٥ .

✗ في ( هـ ) : " كلتيهما " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " كلاهما " .  
(٦) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٢ - أ ) ، حلية العلماء ( ٢٢٤ / ١ ) ، البيان ( ٣٨٢ / ٢ - ٣٨٣ ) وقال : الأول أصح . جاء في روضة الطالبين ( ٤٤٩ / ٢ ) : إذا استحَببنا الإعادة ففي فرضه قولان ووجهان : أظهر القولين هو الجديد فرضه الأولى ، والقديم : فرضه إحداهما لا بعينها ، والله يحتسب بما شاء منها ، وربما قيل : يحتسب بأكملها . وأحد الوجهين : كلاهما فرض ، والثاني : إن صلى منفرداً فالفرض الثانية ؛ لكمالها .

(٧) الشعبي : أبو عمرو عامر بن شراحيل من همدان ، ولد لست سنين من خلافة عثمان ، ومات سنة ١٠٤ هـ ، وقيل : سنة ١٠٧ هـ ، قال الزهري : العلماء أربعة - وعدّ منهم عامر الشعبي بالكوفة - ، كان راوية يضرب المثل بحفظه ، ولد ونشأ ومات بالكوفة . انظر : صفة الصفوة ( ٧٥ / ٣ ) ، الأعلام ( ٢٥١ / ٣ ) .

(٨) الأوزاعي : أبو عمرو بن محمد الأوزاعي ، من قبيلة الأوزاع ، أبو عمرو ، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد ، وُلِدَ في بعلبك عام ٨٨ هـ ، وتوفي في بيروت عام ١٥٧ هـ ، عُرض عليه القضاء فامتنع ، له : كتاب السنن في الفقه ، والمسائل . انظر : سير أعلام النبلاء ( ١٠٧ / ٧ ) ، الأعلام ( ٣٢٠ / ٣ ) .

أن رسـ  
الله x لما صلى في مسجد الخيف ورأى الرجلين وقال لهما : " لماذا  
لم تصليا معنا ؟ " ، فقالا : كنا قد صلينا في رحالنا ، فقال : " إذا  
جئتما فصليا معنا " وإن كنتما صليتما تكن نافلة <sup>(١)</sup> ؛ ولأن الخطاب  
قد سقط عنه فكيف يكون [ فعله ] بعد سقوط الخطاب عنه فرضاً  
؟! ووجه القول القديم أن المقصود من الإعادة إدراك فضيلة الجماعة  
، والجماعة لا تشرع إلا في الفرض ، فإذا أطلقنا القول بأنه نفل لم  
يكن لإعادتها بالجماعة معنى ، فقلنا : إن الفرض أكملهما . ووجه  
الطريقة الثالثة أن الخطاب سقط بالفعل الأول فكان فرضاً ، وقد  
فاتت صفة الجماعة فيها فأمرناه بإعادتها ، وليس يمكن إعادة الصفة  
وحدها ، فحكمنا بأن الجميع فرض <sup>(٣)</sup> .

الثاني : إذا قلنا إن الفرض أكملهما أو كلاهما // فرض ، فينوي  
عند الشروع في الصلاة الثانية أداء الفريضة <sup>(٤)</sup> ، وإذا قلنا : إنها  
نافلة فاختلف أصحابنا فيه <sup>(٥)</sup> ؛ فمنهم من قال : ينوي النفل ؛ لأن  
الفعل يقع نفلاً فكيف نأمره بأن ينوي الفريضة ؟ والصحيح أن ينوي  
الفريضة ؛ لأن القصد إدراك فضيلة الجماعة ، ولا تشرع الجماعة  
في النوافل  
[ فلا بد وأن ينوي <sup>(٦)</sup> الفريضة // ليدرك الفضيلة .

الثالث : إذا كان قد صلى المغرب منفرداً وأعاد بالجماعة ، [ د [١٣٧] ]

(١) الحديث أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة ، باب ما جاء في الرجل يصلي  
وحده ثم يدرك الجماعة ، انظر : عارضة الأحوذني بشرح صحيح الترمذي  
( ١٧ / ٢ ) ، النسائي كتاب الإمامة ، باب إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده  
انظر : سنن النسائي بشرح السيوطي ( ١١٢ / ٢ ) ، الدارقطني ( ٤١٣ / ١ ) .  
أبو داود في كتاب الصلاة ، باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي  
معهم ، انظر : عون المعبود ( ١٩٩ / ٢ ) .

✗ في نسخة ( د ) ، ( هـ ) : " فعله " ، وفي نسخة ( ط ) : " عليه " .

(٣) انظر : روضة الطالبين ( ٤٤٩ / ١ ) ، البيان ( ٣٨٢ / ٢ ) .

(٤) في ( د ) : " الفرائض " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " الفريضة " ولعلها الصواب ؛  
لأن حديثه عن المفرد .

(٥) انظر : الوسيط ( ٢٢٣ / ٢ ) ، البيان ( ٣٨٢ / ٢ ) ، الإبانة الورقة ( ١ / ٤٢ ) .

(٦) في ( د ) : " ولا بد أن ينوي " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " فلا بد وأن ينوي " .



فإذا قلنا : إن الفرض أكملهما أو كلاهما فيصلّي ثلاثاً ، وإذا قلنا :  
الثاني

ناقلة ، قال بعض أصحابنا [١] : يصلّيها ثلاث ركعات ؛ لأنه نوى  
المغرب ، والمغرب لا تزيد على ثلاث ركعات ، وقال بعضهم :  
يضيف إليها ركعة أخرى بعد سلام الإمام قبل أن يسلم ؛ لأن  
المغرب وتر ، فإذا أعادها مرتين تصير شفعا ، فقلنا : يضيف إليها  
ركعة أخرى حتى تكون وتراً<sup>(٢)</sup> ، وقد روي هذا المذهب عن حذيفة  
بن اليمان<sup>(٣)</sup> .

[ إذا صلى  
بالجماعة ثم  
أدرك جماعة  
أخرى ]

ط [ ١٠٠ ب ]

الرابع : إذا صلى بالجماعة // ثم أدرك جماعة أخرى<sup>(٤)</sup> ، فإن  
كان في الظهر أو العشاء فلا تكره الإعادة ، وهل تستحب أم لا ؟ فيه  
وجهان : أحدهما : لا تستحب ؛ لأن الرسول x قال : " لا ظهران  
في يوم واحد " <sup>(٥)</sup> ؛ ولأنه ليس في الإعادة غرض صحيح ؛ فإن  
فضيلة

الجماعة قد حصلت ، بخلاف ما لو كان قد صلى منفرداً ؛ فإن  
الفضيلة لم تحصل له فاستحب الإعادة . [ والثاني : تستحب ]<sup>(٦)</sup> ؛

❖ في ( د ) : " فإذا قلنا : إن الثانية نافلة قال بعض أصحابنا " ، وفي ( ط ) ،  
( هـ ) : " فإذا قلنا : إن الفرض أكملهما أو كلاهما فيصلّي ثلاثاً ، وإذا قلنا : إن  
الثانية نافلة قال بعض أصحابنا " وهي الأولى ؛ لموافقتها لكمال المعنى .  
(٢) انظر : البيان ( ٣٨٢ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٤٩ / ١ ) ، حلية العلماء  
( ٢٢٣ / ١ ) .

(٣) حذيفة بن اليمان : من أصحاب الرسول ، وهو صاحب سر الرسول ، ابن جابر العبسي ،  
حليف الأنصار ، من أعيان المهاجرين ، أخى الرسول x بينه وبين عمار ، استعمله عمر  
على المدائن فلم يزل بها حتى مات بعد مقتل عثمان وبعد بيعة علي بأربعين يوماً  
سنة ٣٦ هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء ( ٣٦١ / ٢ ) ، الإصالة في تمييز الصحابة ( ٤٤ / ٢ ) .  
(٤) انظر : المجموع ( ١٩٥ / ٤ ) ، روضة الطالبين ( ٤٤٩ / ١ ) ، التعليقة لأبي  
الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٦٨٦ / ٢ ) .  
(٥) الحديث لم أقف على تخريجه بهذا اللفظ ؛ وإنما بلفظ آخر ( لا تصل صلاة في يوم  
مرتين ) أخرجه أحمد ( ١٩ / ١٢ ) . وأبو داود في كتاب الصلاة ، باب إذا صلى  
في جماعة وأدرك جماعة أيعيد ( ٢٠١ / ٢ ) . والنسائي في باب سقوط الصلاة عن  
صلى في المسجد جماعة ( ١١٤ / ٢ ) ، انظر : المجموع ( ١٩٥ / ٤ ) .  
❖ في نسخة ( د ) ، ( هـ ) : " والثاني : تستحب " ، وفي نسخة ( ط ) : " والثاني :

لا تستحب " والصواب الأولى .

لما روي أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يُصلي في المسجد فقال ﷺ : " هَلْ رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا يُصَلِّي مَعَهُ ؟ " والقوم كانوا قد صلوا مع رسول الله ﷺ ، وأذن لهم في إعادة الصلاة بالجماعة ، ولأنه [ إذا لم يصل مع الجماعة ] يخشى أن يتهم بخلل في دينه أو بترك الصلاة ، فقلنا : يستحب له أن يصلي ثانياً حتى يدفع التهمة عن نفسه . فأما إذا كان صباحاً أو عصراً فلا يستحب له ، وهل يكره أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما : يكره ؛ [ لأن الصلاة بعدهما مكروهة بلا سبب ] ، وليس لهذه الصلاة سبب ؛ لأنه قد أدرك فضيلة الجماعة . والثاني : لا يكره ؛ حتى يدفع بذلك التهمة عن نفسه ، وأما إذا كانت صلاة المغرب فالصحيح أن حكمها حكم الظهر والعشاء ، [ وقيل ] : فيه وجه آخر أنه يكره حتى لا يصير الوتر شفعاً<sup>(٤)</sup> .

[ الحادية عشرة ] : المأموم يجب عليه متابعة الإمام في جميع أفعاله<sup>(٦)</sup> ، ولا يجوز أن يخالفه ؛ لما روي عن رسول الله ﷺ // ﷺ (٧) أن

قال : " إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ " <sup>(٨)</sup> ، وفي بعض الألفاظ " إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا

❖ في نسخة ( د ) : " إذا لم يصل بالجماعة " ، وفي نسخة ( ط ) ، ( هـ ) : " إذا لم يصل مع الجماعة " وهي الأصوب ؛ لأن الحديث عن المأموم وليس الإمام .

❖ في نسخة ( د ) ، ( هـ ) : " لأن الصلاة بعدهما مكروهة " ، وفي نسخة ( ط ) : " لأن الصلاة بعدهما مكروه بلا سبب " .

❖ ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

(٤) انظر : المجموع ( ١٩٥ / ٤ ) ، روضة الطالبين ( ٤٤٨ / ١ - ٤٤٩ ) ، البيان ( ٢ / ٣٨١ ) .

❖ في ( هـ ) : " الحادي عشرة " وفي ( ط ) ، ( د ) : " الحادية عشرة " .

(٦) انظر : البيان ( ٣٨٦ / ٢ ) ، المقتنع الورقة ( ٦٥ ) ، المجموع ( ٢٠٣ / ٤ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ( ١ / ٣٩٣ ) .

(٧) ما بعد الصلاة على النبي من نسخة ( هـ ) أكملها بعد المسألة الرابعة عشرة الورقة ( ١ / ١٨٩ ) .

(٨) الحديث رواه مسلم في كتاب الصلاة ، باب انتظام المأموم بالإمام ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٣٣ / ٤ ) ، البخاري في كتاب الأذان ، باب إقامة الصلاة من تمام الصلاة . انظر : فتح الباري ( ٢ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ ) .

قِيَامًا ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ  
لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ " (١) . //

ط [ ١٠٩١ ]

فروع ستة : أحدها : يجب على المأموم أن يكبر بعد تكبيرة  
الإحرام ، فلو كبر معه أو قبله فقد ذكرنا حكمه (٢) ، وأن يقرأ بعد  
قراءته ، فإن قرأ قبله فعلى ما ذكرنا (٣) .

[ لو كان يصلي  
خلف إمام صلاة  
لا يجهر فيها  
بالقراءة ومسجد  
الإمام ]

الثاني : لو كان يصلي خلف الإمام صلاة لا يُجهر فيها بالقراءة  
، فسجد الإمام في قيامه ، فعلى المأموم أن يتابعه ، ويحمل الأمر  
على أنه قرأ آية سجدة فسجد للتلاوة ، فلو رفع رأسه من السجود  
وسجد سجدة أخرى ، فقد علم أنه نسي الركوع ، فبعد ذلك لا يتابعه ،  
والحكم في هذه المسألة كالحكم فيما لو نسي سجدة ، وقد ذكرنا  
المسألة (٤) .

[ ركوع المأموم  
قبل إمامه ]

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، انظر : فتح  
الباري بشرح صحيح البخاري ( ١٧٣ / ٢ ) .

ومسلم في كتاب الصلاة ، باب انتظام المأموم بالإمام ، انظر : صحيح مسلم بشرح  
النووي ( ١٣١ / ٤ ) .

(٢) انظر : تنمة الإبانة الجزء الأول ( د ) الورقة ( ١٩٤ / ب ) ، [ ١٩٥ / أ ] وجاء  
فيها : المأموم لا يكبر حتى يفرغ الإمام من التكبير ، والليل ما روي عن رسول الله  
أنه قال : " إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا " ، فدل أن تكبيره متأخر  
على تكبير الإمام ، ويخالف الركوع ؛ لأن حال الركوع حصل متابعا له بالاقتراء ،  
فيفعل ما يفعل الإمام ، وأما حالة التكبير فالإمام لا تتعقد له الصلاة إلا بالفراغ منه ،  
ولا يتصور المتابعة قبل أن تتعقد الصلاة .

انظر أيضا : روضة الطالبين ( ٤٧٣ / ١ ) ، البيان ( ٣٨٦ / ٢ - ٣٨٧ ) ،  
المجموع

( ٢٠٣ / ٤ ) ، نهاية المطلب ( الورقة ( ٣٩١ / ب ) .

(٣) انظر : تنمة الإبانة الجزء الأول ( د ) الورقة ( ١٢ / أ ) وجاء فيها : إن قرأ مع  
الإمام حالما يقرأ جاز ، ولا يستحب ؛ لأن المأموم مأمور بالمتابعة ، وأما إن قرأ قبله  
فكره له ذلك ؛ إلا أنه لو فرغ من القراءة قبل أن يبتدئ الإمام الفاتحة المذهب أنه  
تصح صلاته ، وقد ذكر فيه وجه آخر : أنه تبطل صلاته كما لو ركع قبل إمامه ،  
وليس بصحيح ؛ لأن هناك تظهر به المخالفة بين الإمام والمأموم ، وهاهنا لا تظهر  
المخالفة ؛ ولهذا يكره للمأموم أن يؤخر الركوع حتى يرفع الإمام رأسه ، وهاهنا لو  
أخر القراءة حتى فرغ الإمام من الفاتحة لم يكره ، فأما إذا كان في صلاة السر  
فالأولى أن يؤخر القراءة مقدار ما يعلم أن الإمام فرغ من الفاتحة . انظر أيضا :  
نهاية المطلب ص ٢ الورقة ( ٣٩ / ب ) .

(٤) انظر : تنمة الإبانة ج ٢ الورقة ( ٦٣ / ب ) ، ( ٦٤ / أ ) وجاء فيها : إذا كان  
يصلي خلف إمام فترك الإمام سجدة وقام ، فإن المأموم يُسَبِّح ، فإن رجع فلا كلام ،  
وإن لم يرجع فللمأموم أن يخرج نفسه عن متابعته ، ولا يجوز له أن يتابعه ، ولو  
تابعه بطلت صلاته ؛ لأن فعل الإمام بعد ذلك غير معتد به .

**الثالث :** المأموم إذا ركع قبل إمامه<sup>(١)</sup> ، [ فإن كان تعمد ] ❌  
عصى به وأثم ، ولكن لا ينبغي أن يرفع رأسه ، بل يصبر راعياً

ح  
[ يلحق ] ❌ به الإمام ، فلو رفع رأسه من غير أن ينوي مفارقة  
الإمام والإمام لم يركع بطلت صلاته ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن المخالفة  
قد ظهرت بينهما ؛ يكون كل واحد [ منهما في ركن ] ❌ وبينهما  
رك

آخر وهو فاصل بينهما ، [ لأننا : لو لم تبطل ] ❌ صلاته [ يحتاج إلى  
أن يركع ] ❌ مع الإمام إذا ركع ، [ فحصل ] ❌ في صلاته ركوع  
زائ

[ فأما إن ركع ] ❌ على ظن أن إمامه قد ركع ، فإذا علم أنه بعد لم  
يركع فعليه أن يعود إلى القيام ، فلو عزم على أن لا يعود وصبر

(١) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٣ - ب ) ، الأم للشافعي ( ١ / ٣١١ ) ، الحاوي الكبير  
( ٢ / ٤٣١ ) ، البيان ( ٢ / ٣٨٦ - ٣٨٧ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٧٦ - ٤٧٧ )  
( ٢ / ١٦٣ ) ، حلية العلماء ( ٢ / ١٦٣ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ( ١ / ٣٩٣ ) ، المجموع ( ٤ /  
٢٠٥ - ٢٠٦ ) وجاء فيه : إذا ركع قبل الإمام فلم يرفع حتى ركع الإمام ، لم تبطل  
صلاته عمداً كان أو سهواً ؛ لأنه مخالفة يسيرة ، هذا هو المذهب ، وبه قطع  
المصنف والجمهور ، وحكى أبو علي الطبري والقاضي أبو الطيب والرافعي وجهاً  
: أنه إن تعمد بطلت صلاته ، وهو شاذ ضعيف ، ولذا قلنا لا تبطل فهل يعود ؟ وفيه  
ثلاثة أوجه : الصحيح الذي قطع به جماهير العراقيين وجماعات من غيرهم :  
يستحب أن يعود إلى القيام ويركع معه ولا يلزم ذلك ، ونقل القاضي أبو الطيب  
وغيره هذا عن نص الشافعي . والثاني : يلزمه العود إلى القيام ، وبه قطع المصنف  
والشيخ أبو حنبل ونقله عن نص الشافعي في القديم وقال : يستحب له العود ، ونقل  
عن نصه في الأم أنه قال : عليه أن يعود ، فإن لم يفعل أجزأه . والثالث : وبه قطع  
إمام الحرمين والبعثي : يحرم العود ، فإن عاد عمداً بطلت صلاته .

❌ في نسخة ( د ) ، ( هـ ) : " فإن كان تعمد " ، وفي ( ط ) : " فإن تعمد " ، ولعل  
الصواب الأولى .

❌ في ( هـ ) : " يلتحق " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " يلحق " .

❌ في نسخة ( د ) ، ( هـ ) : " منهما في ركن " ، وفي ( ط ) : " منهما ركن " ،  
ولعل الصواب الأولى ؛ لأنها تحكي أفعال الإمام والمأموم .

❌ في نسخة ( د ) : " فاصل بينهما قلنا : لو لم تبطل " ، وفي ( ط ) : " فاصل بينهما  
فإن لو لم تبطل " ، وفي ( هـ ) : " فاصل بينهما ، وأيضاً قلنا : لو لم تبطل " .

❌ في نسخة ( د ) : " يحتاج إلى أن يركع " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " يحتاج أن يركع  
"

❌ في ( هـ ) : " فحصلت " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " فحصل " .

❌ في نسخة ( د ) : " فأما أن يركع " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " إن ركع " .

راكعاً حتى التحق به الإمام ، من أصحابنا من قال : يحتسب له ؛ لأنه لو تعمّد الركوع قبل إمامه وصبر راکعاً حتى اتصل به الإمام يحتسب [ له ] ~~✗~~ ، ومنهم من قال : لا يحتسب له ؛ بل عليه أن يعود قائماً ؛ لأن انتقاله من القيام إلى الركوع سهو ، وفعل السهو لا يحتسب عن الفرض ، فإذا قلنا: عليه أن يعود إلى قيامه فقصّد العود ، فقبل أن يعتدل قائماً ركع الإمام ، فهل عليه أن يعتدل أم لا ؟ فيه وجهان :

**أحدهما :** يسقط عنه الاعتدال // ؛ لأنه الأمر بالعود على سبيل المتابعة، ففي هذه // المتابعة بترك الاعتدال . والثاني : عليه أن يعتدل ؛ لأنه ساه في فعله ، فلا يحتسب له [ عن ] ~~✗~~ الفرض .

**الرابع :** إذا ركع مع إمامه فعليه أن يصبر راکعاً حتى يرفع [ الإمام ] ~~✗~~ رأسه <sup>(٤)</sup> ؛ لما روينا <sup>(٥)</sup> ، فلو رفع رأسه قبل إمامه عالماً بأن الإمام لم يرفع [ رأسه ] ~~✗~~ عصي به ، والأصل فيه ما روي أن رسول الله ~~✗~~ قال : " أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل إمامه أن يحول الله رأسه رأس حمار ؟ " <sup>(٦)</sup> وفي رواية : [ رأس خنزير ] <sup>(٧)</sup> ، [ وأما إن رفع // على ظن أن الإمام قد رفع رأسه ] ~~✗~~ ، فالأمر فيه

~~✗~~ في ( هـ ) : " له " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " به " لعل الصواب الأولى .

~~✗~~ ساقط من ( د ) .

~~✗~~ ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

(٤) انظر : حلية العلماء ( ١٦٢ / ٢ ) ، المجموع ( ٢٠٦ / ٤ ) ، نهاية المطلب

ج ٢ ( ١ / ٢٩٣ ) .

(٥) الحديث : " إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا

ركع فاركعوا " .

~~✗~~ ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام ، انظر : فتح

الباري ( ١٨٣ / ٢ ) . ومسلم في كتاب الصلاة ، باب تحريم سبق الإمام بركوع أو

سجود ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٥١ / ٤ ) .

(٨) الحديث بهذا اللفظ لم أعثر له على تخريج ؛ وإنما بالفاظ مقاربة للحديث السابق .

~~✗~~ في ( د ) ، ( هـ ) : " وأما إن رفع على ظن أن الإمام قد رفع رأسه " ، وفي ( ط )

:

" وأما إن رفع على ظن أن الإمام قد رفع رأسه " ولعل الصواب الأولى .

على ما ذكرنا في الفرع قبله<sup>(١)</sup>.

[ إذا رفع  
المأموم من  
السجدة قبل  
الإمام ]

**الخامس :** لو رفع رأسه [ قبل الإمام ] ❖ من السجدة الأولى عامداً، فإن صبر قاعداً حتى رفع الإمام رأسه فلا كلام ، وإن سجد السجدة الثانية فهل تبطل صلاته أم لا<sup>(٢)</sup> ؟ فيه وجهان بناء على أصل ؛ وهو أن الجلسة بين السجدين والاعتدال من الركوع هل يُعدّ ركناً مقصوداً

أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما : [ يُعدّ ركناً مقصوداً ] ❖ ؛ لأن الصلاة تبطل بتركه . والثاني : لا يُعدّ ركناً مقصوداً ، لأنه عمل عبادة وليس فيه ذكر واجب ، [ فعلم ] ❖ أن المقصود منه الفصل وليس بركن مقصود ، فإن قلنا : الجلوس ركن مقصود تبطل صلاته ؛ لأنه سبق إمامه بركن كامل ؛ فإن الإمام في السجدة الأولى وهو في الثانية ، والجلسة بينهما ، وإن قلنا : ليس بركن مقصود فلا تبطل صلاته<sup>(٣)</sup> .

[ إذا تلخّر  
المأموم عن  
إمامه بركن  
كامل ]

**السادس :** إذا ركع الإمام فعلى المأموم أن يركع ، فلو لم يركع حتى رفع الإمام رأسه لا تبطل صلاته وإن تأخر عنه بركن كامل ؛ لما روى معاوية<sup>(٤)</sup> أن رسول الله ﷺ قال : " لا تبادروني بركوع ولا

(١) في الفرع الثالث : " فلو رفع رأسه من غير أن ينوي مفارقة الإمام والإمام لم يركع بطلت صلاته " .

ط [ ١٩٢ - أ ]

❖ في ( د ) ، ( هـ ) : [ قبل الإمام ] وفي ( ط ) : [ قبل إمامه ] ، ولا فرق بينهما .  
(٣) انظر : روضة الطالبين ( ٤٧٧ / ٢ ) ، حلية العلماء ( ١٦٣ / ٢ ) .

د [ ٣٨ - ب ]

❖ في ( د ) ، ( هـ ) : " يعد ركناً مقصوداً " ، وفي ( ط ) : " يُعدّ لأن الصلاة " ، والصواب الأول ؛ لأنه في سياق الحديث عن الركن المقصود .

❖ في ( د ) ، ( هـ ) : " فعلم " ، وفي ( ط ) : " فيعلم " ولا فرق بينهما .  
(٦) انظر : البيان ( ٣٨٧ - ٣٨٨ ) .

(٧) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي ، أمير المؤمنين ، مؤسس الدولة الأموية وأحد دهاة العرب ، كان فصيحاً حليماً وقوراً ، ولد بمكة وأسلم يوم فتحها ، وتعلم الكتابة والحساب ، فجعله رسول الله ﷺ في كتابه ، تسلم الخلافة من الحسن عام ٤١ هـ ، له ( ١٣٠ ) حديثاً اتفق البخاري ومسلم على أربعة منها ، وانفرد البخاري بأربعة ، ومسلم بخمسة ، توفي عام ٦٠ هـ . انظر : الإصابة في تمييز أسماء الصحابة ( ١٥١ / ٦ ) ، سير أعلام النبلاء ( ١١٩ / ٣ ) .

س جود ،  
فإنه مهما أسبقكم به إذا ركعت تدركوني إذا رفعت ، ومهما أسبقكم  
به حين // أسجد تدركوني حين أرفع " (١) . فدل على أن التأخر عن  
الإمام بركن لا يبطل الصلاة (٢) . والفرق // بين أن يتقدم بركن وبين  
أن يتأخر بركن أن المأموم منهي عن التقدم على إمامه ، فكان التقدم  
على الإمام بركن مخالفة فاحشة ، وهو مأمور بمتابعته ، فلم يكن  
التأخر عنه بركن مخالفة فاحشة ، حتى لو تأخر عنه بركعتين  
كاملتين (٣) بلا عذر تبطل صلاته ، فأما إن تأخر بعذر فسنذكره في  
مسألة الزحام (٤) - إن شاء الله تعالى -

[ الثانية عشرة ] ✕ : [ المأموم ] ✕ إن فاتته بعض الصلاة مع  
الإمام وأراد أن يقتدي به ، فعليه أن يتابعه من حيث بلغ ، ثم إذا فرغ  
من الصلاة يقوم فيقضي ما فاتته (٥) ، والأصل فيه ما روي أن الرجل  
من الصحابة كان إذا فاتته بعض الصلاة مع رسول الله ✕ يقف  
ويصلي القدر الذي سبقه به رسول الله ✕ ، ثم يدخل مع النبي ✕ ،  
فأتى  
ابن مسعود يوماً وقد فاتته بعض الصلاة مع رسول الله ✕ ، فدخل

(١) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب ما يؤمر به المأموم من اتباع  
الإمام ، انظر عون المعبود ( ٢٣٠ / ٤ ) . وابن ماجه في كتاب الإقامة ، باب النهي  
أن يسبق الإمام بالركوع والسجود ، انظر : سنن ابن ماجه ( ٣٠٨ / ١ ) .  
(٢) انظر : روضة الطالبين ( ٤٧٣ / ١ ) ، الأم ( ٣١١ / ١ ) ، المجموع ( ٢٠٤ / ٤ ) ،  
( حلية العلماء ( ١٦٤ / ٢ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ( ١ / ٣٩٢ ) .  
(٣) انظر : روضة الطالبين ( ٤٧٧ / ١ ) ، المجموع ( ٢٠٦ / ٤ ) ، حلية العلماء  
( ١٦٤ / ٢ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٣ / ب ) .  
(٤) انظر : الورقة ( ٩٦ / أ ) تنمة الإبانة نسخة ( د ) ، وانظر أيضاً : الإبانة للقراني  
الورقة ( ١ / ٤٩ ) .

✕ في ( هـ ) : " الثاني عشرة " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " الثانية عشر " .  
✕ سقط من ( هـ ) .

(٥) انظر : نهاية المطلب ج ٢ ( ٣٨٨ / ب ) ، المقنع الورقة ( ٦٥ ) ، مختصر  
البويطي الورقة ( ١١ / ب ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري  
( ٦٧٠ / ٢ ) .

معه في الصلاة ، فلما فرغ رسول الله ﷺ قام فصلى ما بقي عليه ، فقال رسول الله : " إن ابن مسعود قد سنّ لكم سنة حسنة فاتبعوها " ، وفي بعض الروايات أن معاذ بن جبل فعل ذلك ، فأمر رسول الله ﷺ بمتابعته<sup>(١)</sup> .

فروع ثلاثة : أحدها : إذا أدرك الإمام راعياً<sup>(٢)</sup> ، فلا خلاف أنه يكبر للافتتاح ، ويكبر ثانياً للهويّ إلى الركوع ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الركوع معتد به ، [ ومن ] انتقل إلى ركوع معتد به // فمن سنته التكبير كالإمام والمنفرد . وأما إذا أدركه في السجدة الأولى<sup>(٤)</sup> فعليه أن يتابعه بعد الاقتداء به ؛ ولا يجوز أن يترك السجدة ، وهل يكبر أم لا . الظاهر أنه يكبر ؛ لأن الانتقال [ من القيام ] إلى السجود في الصلاة // لا يكون إلا بتكبير ، وأيضاً فإن الإمام حصل فيه مكبراً . وفيه وجه آخر أنه لا يكبر ؛ لأن السجود [ غير معتد به ] ، والتكبير ليس بسجود محسوب ؛ [ لأن ما ليس ] بمعتد به . // [ وإن أدركه ] في الجلسة أو في السجدة الثانية يتابعه<sup>(٩)</sup> ، والظاهر

[ المأموم إذا أدرك الإمام راعياً ]

هـ [ ١٩٠ ]

ط [ ١٢ ]

د [ ٢٩ ]

(١) الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل ، مسند الأنصار ، حديث معاذ بن جبل رقم ( ٢٢٠٩٤ ) ( ٢٣٩ / ٨ ) عن معاذ قال : كان الناس على عهد رسول الله إذا سبق الرجل ببعض صلاته سألهم ، فأومؤوا إليه بالذي سبق به من الصلاة ، فيبدأ فيقضي ما سبق به ، ثم يدخل مع القوم في صلاتهم ، فجاء معاذ بن جبل والقوم فعود في صلاتهم ففقد ، فلما فرغ رسول الله قام ففرض ما كان سبق به ، فقال رسول الله : " اصنعوا كما صنع معاذ " .

(٢) انظر : الأم ( ٣١٠ / ١ ) ، روضة الطالبين ( ٤٧٧ / ١ ) ، العزيز ( ١٩٧ / ٢ ) ، التنبيه ص ٥٢ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٢ / ٦٧٨ ) .

(٤) في ( هـ ) : " ومن " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " ومتى " ، ولعل الصواب الأول . (٤) انظر : روضة الطالبين ( ٤٨٠ / ١ ) ، العزيز ( ٢٠٣ / ٢ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ( ٣٨٩ / ب ) .

ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

(٩) في ( د ) ، ( هـ ) : " غير معتد به " ، وفي ( ط ) : " غير معتد والتكبير " ، ولعل الصواب الأول .

في ( د ) ، ( هـ ) : " لأن ما ليس " ، وفي ( ط ) : " لا لما ليس " .

في ( د ) ، ( هـ ) : " وإن أدركه " ، وفي ( ط ) : " وأما إذا أدركه " .

(٩) انظر : روضة الطالبين ( ٤٨٠ / ١ ) .



أنه لا يكبر ؛ لأن الفعل غير معتد به\* ، ولأن الانتقال من القيام إلى الجلوس وإلى السجدة الثانية غير مشروع في الصلاة . وقد ذكر فيه [ وجه آخر أنه يكبر ] ~~✗~~ ؛ لأن الإمام حصل فيه مكبراً ، وليس بصحيح ؛ لأن الإمام لم يحصل في هذا الركن من القيام حتى يتابعه المأموم . وأما إن أدركه في التشهد الأول فيقعد // متابعة<sup>(٢)</sup> ، وهل يقرأ التشهد أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما يقرأ التشهد [ كما يتابعه في القعود ] ~~✗~~ . والثاني : لا يقرأ ؛ لأن القعود غير معتد به ، ولا يؤمر بالذكر في فعل غير معتد به . فأما إذا أدركه في التشهد الأخير فيقعد متابعة له ، ولا يجب عليه قراءة التشهد<sup>(٤)</sup> . والفرق أن القعود فعل ، فإذا لم يتابعه فيه تظهر المخالفة ، وأما بترك التشهد لا تظهر المخالفة ، [ ولا تجب ] ~~✗~~ المتابعة فيه .

هـ [ ١٨٨ ]

[ المأموم إذا أدرك الإمام في التشهد الأول ]

الثاني : لو أدركه في التشهد الأول وقعد معه ثم قام الإمام ، فالمأموم يكبر عند القيام متابعة لإمامه ، ولا يقرأ دعاء الاستفتاح<sup>(١)</sup> ، فأما إذا كبر المأموم [ وقصد ] ~~✗~~ أن يقعد [ معه ] ~~✗~~ ، ثم قام الإمام قبل أن يقعد المأموم ، [ فعليه ] ~~✗~~ أن يقرأ دعاء الاستفتاح . والفرق بين ~~✗~~ الحاليين ~~✗~~ أنه هناك وجد منه الاشتغال بعد الافتتاح بفعل وجب عليه الإتيان به ، فلم يبق حكم الاستفتاح ، وهاهنا لم يشتغل بفعل فيؤمر بدعاء الاستفتاح .

- ~~✗~~ في ( د ) ، ( هـ ) : " وجه آخر أنه يكبر " ، وفي ( ط ) : " وجه آخر يكبر " .  
 \* نهاية السقوط عن ( هـ ) المذكورة في الصفحة ( ١٠٩ ) .  
 (٢) انظر : روضة الطالبين ( ٤٨ / ١ ) .  
~~✗~~ في ( د ) ، ( هـ ) : " كما يتابعه في القعود " وفي ( ط ) : " كما يتابعه " فقط ، والصواب الأول ؛ لبيان المعنى .  
 (٤) انظر : روضة الطالبين ( ٤٨ / ١ ) .  
~~✗~~ في ( د ) ، ( هـ ) : " ولا تجب " ، وفي ( ط ) : " فلا تجب " .  
 (٦) انظر : روضة الطالبين ( ٤٨٠ / ١ - ٤٨١ ) .  
~~✗~~ في نسخة ( د ) : " وقصد أن يقعد معه " ، وفي ( ط ) : " وقعد أن يقعد معه " .  
~~✗~~ ساقطة من ( هـ ) .  
~~✗~~ في ( هـ ) : " فعليه " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " عليه " .  
~~✗~~ في ( هـ ) : " الحاليتين " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " الحاليين " .

الثالث : إذا اقتدى به في الجلسة الأخيرة<sup>(١)</sup> وسلم الإمام ، فالمأموم يقوم [ ولا ] يكبر ؛ لأن التكبير لافتتاح الركعة وقد كبر مرة ، [ والإمام ] ليس يقوم معه // حتى يكبر متابعة له وهكذا ، أو ط [ ١٩٣ ] أدرك مع الإمام ركعة أو ثلاث ركعات فسلم الإمام ، يقوم غير مكبر ؛ لأن هذا القعود ليس في موضعه حتى يكون [ الانتقال عنه بتكبير ] ، ولم يبق عليه متابعة // حتى يكبر على سبيل المتابعة ، فأما إن د [ ٣٩ ] أدرك مع الإمام ركعتين وسلم الإمام ، فعليه أن يقوم مكبراً ؛ لأن الجلوس معتد به ويريد الانتقال [ عنه ] إلى قيام مأمور به .

الثالثة عشرة : إذا افتتح الصلاة ثم أحس بداخل [ في ] المسجد<sup>(٢)</sup> ، فالمذهب أنه لا يستحب أن يزيد [ في ] تلاوته [ ليلحق الداخل به ] ؛ لأن غرضه يحصل من إدراك الركوع معه ، ولو زاد في القراءة لم يكره ؛ لأن رسول الله ﷺ كان يقرأ في صلاته حتى لا يسمع صوت نعل<sup>(٣)</sup> ، وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال :

(١) انظر : الأم ( ٣١١ / ١ ) ، فتح العزيز ( ٢٠٤ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٨١ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٣ / ب ) .

ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

ساقطة من ( هـ ) .

في ( د ) : " ليس يقوم مقامه " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " ليس يقوم معه " ولعلها الصواب .

في ( د ) ، ( هـ ) : " الانتقال عنه بتكبير " ، وفي ( ط ) : " الانتقال غير تكبير " ، ولعل الصواب الأول .

في ( هـ ) : " منه " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " عنه " .

ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

(٨) انظر : البيان ( ٣٨٤ / ٢ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ( ١ / ٣٨٢ ) ، المقنع الورقة ( ٦٠ ) ، التنبيه ص ٥١ ، مختصر المزني ص ٢٧ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق إبراهيم الظفيري ( ١٢٧٩ / ٢ ) .

في ( هـ ) : " على " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " في " .

في ( هـ ) : " ليلحق به " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " ليلحق الداخل " .

(١١) الحديث ورد بلفظ ( أن النبي كان إذا قام في الركعة الأولى في صلاة الظهر

ينتظر ما سمع وقع قدم ) أخرجه أحمد في المسند ( ٤٧٥ / ٥ ) . وأبو داود في

[ زيادة الإمام  
في التلاوة  
ليلحق به الداخل ]

هـ [ ١٨٨ ]

“إني أحياناً أكون في الصلاة ، فأفتتح سورة أريد أن أتمها ، فأسمع بُكَاءَ صَبِيٍّ ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي مَخَافَةَ أَنْ تُفَنِّثَ أُمُّهُ” <sup>(١)</sup> ، فإذا جاز [الاختصار رعاية] ~~لحق الطفل~~ ، جازت الزيادة رعاية لحق [اللاحق] ~~فأما إذا أحس بداخل وقد فرغ من القراءة وهو يريد الركوع فلا~~ [يطيل] ~~قيامه ؛ لأن غرضه يحصل من إدراك الركوع [ولا~~ غرض في الانتظار . [وأما إذا] ~~أحس~~ وقد رفع رأسه من الركوع ، أو كـ \_\_\_\_\_ ان فـ \_\_\_\_\_ ي السجود ، أو في التشهد الأول ، فلا ينتظر بلا خلاف <sup>(٢)</sup> ؛ لأنه ليس فيه غرض؛ فإن الذي أدرك من الأفعال لا يعتد بها. فأما إذا أحس // بداخل وهو في الركوع ، نقل المزملي <sup>(٣)</sup> أنه لا ينتظر ولتكن صلاته خالصة

ط [١٣٠]

كتاب الصلاة ، باب ما جاء في القراءة في الظهر ، انظر : عون المعبود ( ٩ / ٣ ) د [١٤٠]

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها ، فتح الباري ( ٢ / ٢٠١ ) . ومسلم في كتاب الصلاة ، باب أمر الأئمة بالتخفيف ، صحيح مسلم بشرح النووي ( ٤ / ١٨٧ ) .  
(٢) في نسخة دار الكتب : “ فإذا جاز الاختصار ” ، وفي طوبقبو : “ فإذا جاز الاختصار برعاية ” .

~~في ( د ) ، ( هـ ) : “ اللاحق ” ، وفي ( ط ) : “ الله ” .~~

~~في ( هـ ) : “ يطول ” ، وفي ( د ) ، ( ط ) : “ يطيل ” .~~

~~في ( د ) ، ( هـ ) : “ ولا غرض ” ، وفي ( ط ) : “ فلا غرض ” .~~

~~في ( د ) ، ( هـ ) : “ وأما إذا أحس ” ، وفي ( ط ) : “ وأما إن أحس ” .~~

(٣) انظر : البيان ( ٢ / ٣٨٤ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٤٨ ) ، العزيز ( ٢ / ١٤٦ )

( ، التهذيب ( ٢ / ٢٥٨ ) ، الحاوي الكبير ( ٢ / ٤٠٥ ) ، نهاية المطلب ج ٢

الورقة \_\_\_\_\_

( ١ / ٣٨٣ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق: إبراهيم الظفيري ( ٢ / ١٢٨٠ )

( .

(٨) المزملي : إسماعيل بن يحيى ، أبو إبراهيم ، صاحب الإمام الشافعي ، من أهل مصر ، كان عالماً زاهداً مجتهداً ، قوى الحجة ، من مؤلفاته : الجامع الكبير ، الجامع الصغير ، والمختصر ، نسبته إلى مزينة من مضر ، قال عنه الإمام الشافعي :

لله

تعالى<sup>(١)</sup> ، قال : ورأيت في رواية بعضهم عنه أنه لا بأس بانتظاره ، وهو رواية الكرابيسي<sup>(٢)</sup> ، فاختلف أصحابنا : فمنهم من قال : المسألة على قولين : أحدهما : يكره الانتظار ، وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> ومالك<sup>(٤)</sup> واختيار المزني ، وجهه أن الصلاة يجب أن تكتمل ون // خالصة لله تعالى ، وفي الانتظار نوع إشراك ؛ لأنه يقصد به القرب إليه ، وأيضاً فإن مراعاة حق الحاضرين [ في ترك ] التطويل عليهم أولى من مراعاة صلاة حـ من تأخر ، ويخالف ما لو أحس بداخل في حالة القيام فلا يكره تطويل القراءة<sup>(٥)</sup> ؛ لأن الانتظار // في القيام ورد الشرع به في صلاة الخوف<sup>(٦)</sup> ، والانتظار في الركوع لم يرد الشرع به . والقول الثاني : لا يكره ؛ لأنه ليس يقصد بانتظاره [ التقرب ] إلى الداخل ؛ وإنما يقصد

المزني ناصر مذهبي . ولد سنة ١٧٥ هـ ، وتوفي سنة ٢٦٤ هـ . انظر : طبقات الشافعية للسبكي ( ٩٣ / ٢ ) ، الأعلام ( ٣٢٩ / ١ ) .

(١) انظر : الحاوي للماوردي ومعه المختصر للمزني ( ٤٠٥ / ٢ ) ، التهذيب ( ٢٥٨ / ٢ ) ، مختصر المزني ص ٢٧ .

(٢) الكرابيسي : الحسين بن علي بن يزيد ، أبو علي ، توفي عام ٢٤٨ هـ ، فقيه من أصحاب الشافعي ، له تصانيف في أصول الفقه وفروعه والجرح والتعديل ، من أهل بغداد ، نسبته إلى كرابيس ؛ وهي ثياب غليظة كان يبيعها . انظر : طبقات الشافعية للسبكي ( ١١٧ / ٢ ) ، الأعلام ( ٢٢٤ / ٢ ) .

(٣) انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق ( ٣٧٢ / ١ ) ، الفتاوى الهندية ( ١٠٨ / ١ ) .

(٤) انظر : المعونة ( ٢٥٣ / ١ ) ، النخيرة ( ٢٧٤ / ٣ ) .

(٥) في نسخة ( د ) ، ( هـ ) : " في ترك " ، وفي ( ط ) : " وترك " .

(٦) انظر : روضة الطالبين ( ٤٤٨ / ١ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٢ - أ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ، الورقة ( ٣٨٣ / أ - ب ) .

(٧) انظر كيفية صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع : المحرر للرافعي ص ٣٢٥ ، البيهقي

( ٥٠٥ / ٢ ) ، الوسيط ( ٣٠٠ / ٢ ) .

(٨) في ( د ) ، ( هـ ) : " التقرب " ، وفي ( ط ) : " القرب " .

بانتظر ~~اره~~ [التقرب] إلى الله تعالى [لتحصل] قربة لمسلم ، وهذا كما أن الإمام ينتظر في صلاة الخوف ، ولا يقال : هذا إثبات [إشراك] في الصلاة ، وتقرب إلى الذين تأخروا ؛ بل هو تقرب إلى الله تعالى [بتحصيل] القربة لهم ، ومن أصحابنا من قال : المسألة على حالين : إن كان يعرف الداخل فلا ينتظر ؛ لأنه لا يخلو انتظاره من نوع مراعاة وتودد إليه ، وإن كان لا يعرفه فلا يكره ؛ لأن الإنسان لا يقصد التقرب إلى من لا يعرفه .

فروع ثلاثة : أحدها : إذا قلنا : لا ينتظر ، [فإذا] انتظر هل تبطل صلاته أم لا ؟ فعلى وجهين بناء على ما لو زاد في صلاة الخوف انتظاراً وسيذكر<sup>(٧)</sup> . الثاني : إذا قلنا : ينتظر فإنما ينتظر إذا كان قريباً وكان لا يطول الأمر على المأمومين ، فأما إذا كان بعيداً وكان في الانتظار تطويل فلا ينتظر . الثالث : [إذا] أحسن بداخل وهو في التشهد الأخير ~~ر~~ فالحكم فيه كالحكم في مسألة الركوع<sup>(٨)</sup> . ووجه الشبه أن في إدراك التشهد [إدراك] غرض صحيح ؛ وهو [إدراك فضيلة

~~ساقطة من ( ه ) .~~

~~في ( د ) ، ( ه ) : " التقرب " ، وفي ( ط ) : " القرب " .~~

~~في نسخة ( د ) ، ( ه ) : " لتحصل " وفي ( ط ) : " لتحصيل " .~~

~~في ( د ) ، ( ه ) : " إشراك " ، وفي ( ط ) : " إشتراك " .~~

~~في ( د ) ، ( ه ) : " بتحصيل " ، وفي ( ه ) : " فتحصل " .~~

~~في ( ه ) : [ فلو ] ، وفي ( ط ) ، ( د ) [ فإذا ] .~~

(٧) انظر : تنمة الإبانة ج ٢ نسخة ( ط ) الورقة ( ١٦٧ - أ / ب ) .

~~في ( ه ) : " لو " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " إذا " .~~

(٩) انظر : البيان ( ٣٨٦ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٤٨ / ١ ) ، العزيز ( ١٤٨ / ٢ ) ،

( التهذيب ( ٢٥٨ / ٢ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ( ٣٨٣ / أ ) ، التعليقة لأبي الطيب

تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٢٨١ / ٢ ) .

(١٠) انظر : المسألة الثالثة عشرة السابقة ص ١١٨ .

~~ساقطة من ( ه ) .~~

الجماعة [X] ، كما أن في إدراك الركوع غرضاً ؛ وهو إدراك  
[ الركعة ] [X] وقد ذكرناه [X] .

الرابعة عشرة : إذا اقتدى بالإمام ثم أراد أن يخرج نفسه عن  
متابعته<sup>(٤)</sup> ، لا خلاف أنه لا يستحب [ له ] [X] ذلك ، وهل تبطل به  
الصلاة // أم لا ؟ قال الشافعي<sup>(٦)</sup> : ومن خرج من إمامة الإمام  
[ وأتم ] [X] لنفسه ، [ لم يبن ] [X] لي أن يعيد . وأصحابنا أطلقوا في المسألة  
قولين : أحدهما : تبطل صلاته ، وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(٩)</sup> ومالك<sup>(١٠)</sup> ،  
ووجهه ما روي أن رسول الله X قال : " إنما جعل الإمام ليؤتم به  
فلا تختلفوا عليه " وفي الانفراد اختلاف عليه . والقول الثاني : لا تبطل  
// صلاته ؛ بل له أن يتم منفرداً ؛ لما روي أن معاذاً إذا كان في صلاة  
العشاء مع رسول الله X ، ثم يرجع إلى قومه فيصلّي بهم ، وكان من  
عادته أنه إذا افتتح سورة لا يقطعها ، فافتتح في بعض الليالي سورة البقرة  
وكان خلفه رجل تعب في نهاره ، فتحنّى وصلى وحده ، وقيل له : نافقت  
// [X] ، فجاء من الغد إلى رسول الله X وأخبره بالقصة ، فأقبل النبي -  
عليه السلام - على معاذ وقال : " أفتان أنت يا معاذ ! أفتان أنت يا معاذ !

[X] في ( د ) : " وهو إدراك الركعة " وفي ( ط ) : " وهو إدراك فضيلة الجماعة كما  
أن في إدراك الركوع غرض وهو إدراك الجمعة " .

[X] في ( هـ ) : " الركعة " ، وفي ( ط ) ( د ) : " الجمعة " .  
[X] ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

(٤) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٣ - ب ) ، مختصر المزني ص ٢٨ ، المقنع الورقة ( ٦١ ) ،  
روضة الطالبين ( ٤٧٨ / ١ ) ، البيان ( ٣٨٨ / ٢ ) ، التنبيه ص ٥١ ،  
الحـ

( ٤٣٨ / ٢ ) ، العزيز ( ١٩٨ / ٢ ) ، الوسيط ( ٢٣٩ / ٢ ) ، التهذيب

( ٢٧٤ / ٢ ) ، نهاية المطلب ( الورقة ( ٣٨ / أ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ١٣ / ب ) ،

التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٤٢٣ / ٢ ) .

[X] ساقط من ( هـ ) .

(٦) الأم للشافعي ( ٣٠٧ / ١ ) .

[X] في ( د ) : " وأتم " ، وفي ( ط ) : " فأتتم " .

[X] في ( د ) : " لم يبن " ، وفي ( ط ) : " لم يبرأ " .

(٩) انظر : رد المحتار على الدر المختار ( ٥٠٦ / ١ ) .

(١٠) انظر : الشرح الصغير ( ٤٤٩ / ١ ) .

[X] في نسخة ( هـ ) جاء هذا في الورقة ( ١٩٠ / أ ) بعد إكمال الفرع السادس من

المسألة الثانية عشرة .

ثلاثاً ، اقرأ باسم ربك الأعلى<sup>(١)</sup> ، والليل إذا يغشى<sup>(٢)</sup> " (٣) .

وجه الدليل أن الرجل انفرد عن الإمام والرسول x لم يأمر بالإعادة . ثم اختلف أصحابنا في محل القولين<sup>(٤)</sup> ؛ فمنهم من أطلق في المسألة قولين من غير فصل بين المعذور وغير المعذور ، ومن أصح

من قال : إن كان غير معذور تبطل صلاته ، وفي المعذور قولان ، والمعذور مثل المريض الذي لا يطيق طول القيام ، ومثل من تعب في نهاره ، ومن كان له حاجة [ فخاف ] فوتها ، والصحيح أنه إذا

رج ط [ ١٤٤ ]

بعذر لا تبطل صلاته ؛ لما روينا من قصة معاذ ، ولما روي أن رسول الله x صلى صلاة [ الخوف ] بطائفة ركعة ، ثم انفردوا عنه وأتموا لأنفسهم<sup>(٥)</sup> . [ وإن كان بغير ] عذر فقولان : أحدهما : لا تبطل ؛ لأنه [ تبرع ] بالاعتداء ، [ والتبرع لا يلزم بالشروع ] ، فإن شاء ثبت عليه ، وإن شاء تركه ، وأيضاً [ فإنه يجوز له ] أن يفتتح الصلاة على وجه يفرد ببعض الصلاة ضرورة مع // الاستغناء عنه وهو في حق المسبوق ، ولو كان إذا انفرد [ عن

(١) [ الأعلى : ١ ] .

(٢) [ الليل : ١ ] .

(٣) الحديث رواه مسلم في كتاب الصلاة ، باب القراءة في العشاء ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٨٢ / ٤ ) . والبخاري في كتاب الأذان ، باب إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلى ، انظر : فتح الباري ( ١٩٢ / ٢ ) .

(٤) انظر : روضة الطالبين ( ٤٧٨ / ١ ) ، البيان ( ٣٨٨ / ٢ ) ، الحاوي ( ٤٣٨ / ٢ ) ، نهاية المطلب الورقة ( ٣٨٩ / ب ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري ، تحقيق إبراهيم الظفيري ( ١٤٢٥ / ٢ ) .

(٥) في ( د ) ، ( هـ ) : " فخاف " وفي ( ط ) : " يخاف " .

(٦) في نسخة ( د ) ، ( هـ ) : " الخوف " ، وفي ( ط ) : " الخسوف " .

(٧) الحديث رواه البخاري في كتاب الخوف ، باب صلاة الخوف ، انظر : فتح الباري ( ٤٢٩ / ٢ ) .

(٨) في ( د ) ، ( هـ ) : " وإن كان بغير عذر " ، وفي ( ط ) : " كان آخر عذر " .

(٩) في ( هـ ) : " متبرع " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " تبرع " .

(١٠) في ( د ) : " بالتبرع " ، وفي ( ط ) : " بالشروع " ، وفي ( هـ ) : " والتبرع لا يلزم بالشروع " ولعلها الصواب ؛ لموافقتها المعنى .

(١١) في ( د ) ، ( هـ ) : " فإنه يجوز له " ، وفي ( ط ) : " فإننا نجوز له " .

[الإمام] ~~ت~~ تبطل صلاته لما جاز أن يبتدئ على وجه ينفرد [ ببعض الصلاة ضرورة ] ~~م~~ مع الاسـ تغناء [ عنه ] ~~و~~ ويخرج على هذا صلاة الجمعة ، لا يجوز للمأموم أن ينفرد ، وللمسبق أن يقتدي ؛ لأن هناك ضرورة ؛ فإن الجمعة لا تؤدي على ~~الانفراد~~ . والثاني : تبطل ~~لأن~~ ؛ لأن صفة الشيء لا يجوز إبطالها على الانفراد ، فيبطل الأصل .

[الانتماء  
بالمنفرد]

الخامسة عشرة : // ~~و~~ إذا رأى إنساناً يصلي منفرداً ، يستحب [ له ] ~~و~~ أن يصلي معه <sup>(٨)</sup> ؛ لما روي أن رسول الله x رأى رجلاً يصلي منفرداً فقال : " أَلَا رَجُلٌ يَتَّصِقُ عَلَيْهِ فَيُصَلِّي مَعَهُ ! " .

د [ ١٤١ ]

[قضاء الصلاة  
جماعة لمن  
فاتتهم الصلاة]

السادسة عشرة : ~~و~~ جماعة فاتتهم صلاة فأرادوا القضاء ، فالمستحب أن يقضوها جماعة <sup>(٩)</sup> ؛ لما روي أن رسول الله x لما فاتته ثلاث صلوات في يوم الخندق قضاها جماعة <sup>(١٠)</sup> . وكذلك لما نام ليلة في بعض أسفاره حتى طلعت الشمس قضى الصبح بالجماعة <sup>(١١)</sup> ، فأما إذا أراد أن يصليها جماعة مع قوم يؤدون صلاة الوقت // لا يستحب <sup>(١٢)</sup> ؛ لأن القضاء خلف الأداء مختلف فيه ،

هـ [ ١٩٠ ]

~~و~~ ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

~~و~~ ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

~~و~~ ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

~~و~~ في نسخة ( ط ) ساقط ما بعد " الانفراد " .

~~و~~ في ( د ) ، ( ط ) : " لا تبطل " ، والأصوب أن يكون الثاني " تبطل " وهو ما جاء في ( هـ ) ؛ لأن الأول " لا تبطل " .

~~و~~ في ( هـ ) : " الخامس عشرة " ، وفي ( د ) و ( ط ) : " الخامسة عشرة " .

~~و~~ ساقطة من ( هـ ) .

(٨) انظر : الأم ( ٢٨٤٨ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٣٨٧ / أ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٤ / أ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٢٢١ / ٢ ) .

~~و~~ في ( هـ ) : " السادس عشرة " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " السادسة عشرة " .

(١٠) انظر : روضة الطالبين ( ٤٤٥ / ١ ) ، المجموع ( ١٦٣ / ٤ ) .

(١١) الحديث أخرجه النسائي في باب الأذان للقات من الصلوات ، انظر : سنن النسائي بشرح السيوطي ( ١٧ / ٢ ) .

(١٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ، باب الأذان بعد ذهاب الوقت انظر : فتح الباري ( ٦٧ / ٢ ) .

(١٣) انظر : روضة الطالبين ( ٤٤٥ / ١ ) ، المجموع ( ١٦٣ / ٤ ) .



وأداء الصلاة [ على وجهه يقطعه بصحتها ] أولى من أدائها على وجه مختلف فيه .

[ تغيير نية  
الانفراد إلى نية  
الاعتداء ]

السابعة عشرة : إذا شرع في الصلاة منفرداً ، ثم أدرك جماعة يصلون<sup>(٢)</sup> ، قال الشافعي - رحمه الله - : وأحب أن يكمل ركعتين ويسلم تكونان نافلة [ له ] ~~ويبتدئ الصلاة معه~~<sup>(٤)</sup> . وجملة الكلام في هذه المسألة أن من شرع في الصلاة منفرداً ثم حضر قوم يصلون ، [ فـ ] ~~إن~~ أراد ~~قطع الصلاة فلا خلاف~~ [ أنه لا يجوز ] ~~؛ لأن الله تعالى~~ قال : + وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ<sup>(٧)</sup> ، وإن أراد أن يسلم [ عن ] ~~ركعتين~~

ركعتين قال الشافعي : أحببت ذلك<sup>(٩)</sup> ، ووجهه أن أداء الصلاة بالجماعة أفضل ، فهو يقصد الخروج عن الصلاة لما هو من مصلحتها ، فلم يمنع ، ومقتضى هذا النص أنه إن أراد أن يسلم من ركعتين تصح له النافلة ولا تبطل ، وقد نص في مريض كان يصلي قاعداً فقدر على القيام فلم [ يقم ] ~~تبطل~~ // صلاته<sup>(١١)</sup> ، وأصحابنا نقلوا الجواب وجعلوا المسألتين على قولين وقد ذكرناه ، فعلى القول المخرج<sup>(١٢)</sup> لا

ط [ ١٨٠٠٤ ]

~~في ( د ) : " على وجه يقطع بصحتها " ، وفي ( ط ) : " على وجه مختلف فيه "~~

(٢) انظر : العزيز ( ٢ / ٢٠٠ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٥٦ ) ، البيان ( ٢ / ٣٧٥ ) ، الحاوي ( ٢ / ٤٢٣ - ٤٢٣ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٧٩ ) ، الإبانة ( ٤٣ - ب ) ، المقنع الورقة ( ٦٢ ) .

~~ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .~~

(٤) انظر : مختصر المزني ص ٢٨ ، الحاوي ( ٢ / ٤٢٣ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري ، تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٢ / ١٣٥٤ ) .

~~في ( هـ ) : " فإن أراد " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " فأراد " .~~

~~في ( هـ ) ، ( د ) : " فلا خلاف أنه لا يجوز " ، وفي ( ط ) : " فلا خلاف لا يجوز " .~~

(٧) [ محمد : ٣٣ ] .

~~في ( د ) ، ( هـ ) : " عن " ، وفي ( ط ) : " من " .~~

(٩) انظر : مختصر المزني ص ٢٨ ، الحاوي ( ٢ / ٤٢٣ ) .

~~ساقطة من ( ط ) .~~

(١١) انظر : مختصر المزني ص ٢٨ ، الحاوي ( ٢ / ٣٩١ ) .

(١٢) جاء في الحاوي : قول الشافعي : وأحب أن يسلم عن ركعتين وتكونان له نافلة ، فظاهره جواز نقل الفرض إلى النفل ، وقال : وهو مخرج من قول الشافعي ، وقد امتنع بعض

يجوز له أن يقصد السلام عن ركعتين ؛ لأن فيه إبطال فرض تلبس به .

فرعان // على القول المنصوص<sup>(١)</sup> : أحدهما : لو شرع في الصلاة منفرداً في آخر الوقت ، ولو أتم الصلاة منفرداً<sup>(٢)</sup> وقعت صلاته في الوقت ، وقد حضر قوم يصلون جماعة ، ولو سلم عن ركعتين وصلى معهم جماعة وقع بعض الصلاة خارج الوقت ، أو شك هل يتم الصلاة في الوقت أم لا ، فلا يجوز له أن يسلم عن ركعتين ، لأن مراعاة الوقت فرض ، والجماعة سنة ، ولا يجوز الإخلال بفرض لمراعاة سنة .

الثاني : لو شرع في فائتة، فحضر قوم يصلون فرض الوقت، لا يجوز له أن يسلم عن ركعتين ليصلي معهم<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه إن أراد أن

الأصحاب تخريج هذا القول وحمل كلام الشافعي على أن صلاته انتقلت في الحكم إلى النافلة ؛ لأنها انتقلت بتغيير النية . انظر : الحاوي للماوردي ( ٤٢٥/٢ ، ٤٢٦ ) .

(١) القول المنصوص : لا يجوز قطع صلاة الفرض وإبطالها للدخول في الجماعة ؛ لأن فيه إبطال فرض تلبس به .

والتخريج : أن يجيب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما ، فينقل الأصحاب جوابه في كل صورة إلى الأخرى فيحصل في كل صورة منها قولان : منصوص ومخرج ، المنصوص في هذه هو المخرج في تلك ، والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه ، فيقال : فيها قولان بالنقل والتخريج .

انظر : المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي ص ٥١٠ - ٥١١ .

(٢) انظر : روضة الطالبين ( ٤٧٩ / ١ ) ، العزيز ( ٢٠٠ / ٢ ) . وقال النووي في المجموع

( ١٨٢ / ٤ ) : وقال المتولي : إذا قلنا : انقلب فرضه نفلاً لا ينقلب ؛ بل تبطل صلاته ، حرم عليه هنا أن يسلم من ركعتين ليدخل في الجماعة ؛ لأن فيه إبطال فرض . وهذا الذي قاله المتولي غلط ظاهر مخالف لنص الشافعي ، والأصحاب جميعهم على استحباب ذلك ، ووجهه ما ذكرناه أنه يجوز قطع الفرض لعذر ، وتحصيل الجماعة عذر مهم ؛ لأنه إذا جاز قطعه لعذر دنيوي وحظ نفسه ، فجوازه لمصلحة الصلاة ولسبب تكميلها أولى ، ثم تعليله بأنه إبطال فرض تعليل فاسد ؛ لأن إبطال الفرض حاصل سواء قلنا : ينقلب نفلاً أم تبطل .

(٣) انظر : روضة الطالبين ( ٤٧٩ / ١ ) ، التهذيب ( ٢٥٧ / ٢ ) ، العزيز ( ٢٠٠ / ٢ ) .

يُصلي معهم الفائتة فقد ذكرنا أن ذلك مجتهد فيه ، وإن أراد أن يُصلي فـ رض الوقت معهم ، فالجماعة ليست من مصلحة الصلاة التي [ هو ملتبس ] بها ، ولا يجوز أن يقطع فريضة لمراعاة مصلحة فريضة أخرى .

[ وصل المنفرد  
صلاته بصلاة  
الإمام ]

**الثامنة ع شرة :** لو افتتح الصلاة منفرداً ، ثم حضر جماعة يصلون تلك الصلاة ، فأراد أن يصل صلاته بصلاة الإمام <sup>(٢)</sup> ، نقل **المزني** <sup>(٣)</sup>

[ في المختصر ] عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال : كرهت أن يفتتحها صلاة أفراد ثم يجعلها صلاة جماعة . [ ومقتضى ] هذا النص أنه لو اتصل بالإمام صح ؛ ولكن يكره . وقال في القديم : وقال قائل : يدخل مع الإمام ويعتد بما مضى ، ولسنا نقول هذا - وأراد به مالكا <sup>(٤)</sup> - . وقال في الإملاء : إذا سبق الإمام بركعة ، فجاء رجل فركع تلك الركعة لنفسه ، ثم دخل مع الإمام في صلاته حتى يكملها ، فصلاته كلها فاسدة ، ولا يجوز أن يبتدئ الصلاة لنفسه ثم يأتى بغيره ، وهذا منسوخ <sup>(٥)</sup> . فحصل في المسألة قولان : أحدهما : //يجوز ، وهو اختيار // **المزني** <sup>(٦)</sup> ؛ لأن الرسول x استخلف أبا بكر ليصلي بالناس في مرضه ، فاقتتح بهم الصلاة ، ثم وجد رسول الله في نفسه خفة فخرج يُهادى بين رجلين // إلى أن

ط [ ١٩٥ ]

هـ [ ١٩١ ]

( ، المجموع ( ١٨٣ / ٤ ) .

❌ في ( هـ ) : " هو ملتبس " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " هي تلبس " ، والصواب الأولى .

(٢) انظر : البيان ( ٣٧٥ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٧٩ / ١ ) ، التهذيب ( ٢٥٦ / ٢ ) ، الوسيط ( ٢٣٩ / ٢ ) ، المقنع الورقة ( ٦٢ ) .

(٣) انظر : الحاوي ( ٤٢٣ / ٢ ) ، مختصر المزني ص ٢٧ .  
❌ ساقطة من ( هـ ) .

❌ في ( هـ ) : " ومقتضى " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " ومبنى " .

(٦) مذهب مالك : لو أقيمت عليه تلك الصلاة بعد أن صلى منها ركعة يضيف إليها ركعة ويسلم ويعيد مع الإمام ، انظر : المدونة ( ١٨٠ / ١ ) ، النخبة ( ٢٧٠ / ٢ ) .

(٧) انظر : الحاوي للماوردي ( ٤٢٤ / ٢ ) .

(٨) انظر : الحاوي ( ٤٢٥ / ٢ ) .

د [ ١٤٢ ]

وصل إلى المحراب ، فجلس على يسار أبي بكر وتأخر أبو بكر ، فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالساً وأبو بكر قائماً ، يقتدي أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ، ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر <sup>(١)</sup> . وجه الدليل أن الصديق ما كان مقتدياً بأحد ، ثم اقتدى برسول الله ﷺ [ في أثناء الصلاة ، والصحابة ما كانوا مقتدين برسول الله ﷺ ] ثم اقتدوا به ، فدل على جواز الاقتداء بالإمام في أثناء الصلاة .

والقول الثاني : أنه لا يجوز ، وهو مذهب أبي حنيفة <sup>(٢)</sup> ومالك <sup>(٣)</sup> ، ووجهه أن المسبوق في ابتداء الإسلام كان يصلي ما فاتته ، ثم يقتدي برسول الله ﷺ ، وقد صار ذلك منسوخاً بقصة معاذ [ وابن مسعود ] وقول رسول الله ﷺ : " فاتبعوه " فلا يجوز المصير إليه ، ولأن صلاة الانفراد [ تخالف ] صلاة الجماعة ؛ لأن المنفرد لا ينتظر

في الركوع والسجود ، [ ويلزمه ] السجود بسهو نفسه [ ولا يلزمه السجود بسهو غيره ، فصلاة الجماعة ] <sup>(٤)</sup> على الضد من ذلك ، ولا يجوز أن يلتزم صلاة على جهة ثم يحولها إلى جهة أخرى ، كما

الظهر ثم أراد أن يجعلها عصرًا . ثم اختلف أصحابنا في محل القولين : فمنهم من أطلق في المسألة قولين من غير تفصيل بين حالة وحالة <sup>(٥)</sup> . ومنهم من قال : القولان فيما لو كانا جميعاً في الركعة الأولى والثانية ولم يكن بينهما اختلاف في القدر ، فأما إذا كان بينهما اختلاف ، فإن كان المأموم قد صلى ركعتين والإمام في الركعة

ط [١-٩٦]

(١) الحديث رواه البخاري ، كتاب الأذان ، باب من قام إلى جنب الإمام لعة ، انظر : فتح الباري ( ١٦٦ / ٢ ) . ومسلم في كتاب الصلاة ، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٣٥ / ٤ ) .

(٢) ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .  
(٣) انظر : حل المواضع المغلقة من وقاية الرواية ( ٤٣ / ١ ) ، المبسوط ( ١٧٤ / ١ ) .

(٤) انظر : المدونة ( ١٨٠ / ١ ) ، الذخيرة ( ٢٧٠ / ٢ ) .  
(٥) ساقطة من ( هـ ) .

(٦) في ( د ) ، ( هـ ) : " تخالف " ، وفي ( ط ) : " بخلاف " .  
(٧) في ( د ) : " ويلتزمه " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " ويلزمه " .  
(٨) ساقطة من ( ط ) .

(٩) انظر : التهذيب ( ٢٥٧ / ٢ ) ، العزيز ( ٢٠١ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٧٩ / ١ ) ، البيان ( ٣٧٥ / ٢ ) .

الأولى وعلى العكس ، فلا يجوز قولاً واحداً [ ١٠٠ ] كما نص عليه في الإملاء ؛ لأنهما يختلفان في // ترتيب الصلاة . ومنهم من قال : القولان عند الاختلاف [ ١٠١ ] في القدر ، فأما إذا كانا جميعاً في الركعة الأولى [ أو في ] الثانية ، فيجوز قولاً واحداً ، والصحيح هو الجواز في الأحوال كلها ، لقصة أبي بكر - رضوان الله عليه - ، وأما اختلاف [ الأحوال ] [ ١٠٢ ] فلا معتبر به [ ١٠٣ ] لأن ذلك موجود إذا كانا جميعاً في الركعة الأولى ، // ولا يعتبر باختلاف المقدار ؛ فإن عندنا تصح المغرب خلف الظهر ، والظهر خلف المغرب ، وإن كان قدرهما مختلفاً .

فروع ثلاثة : أحدها : إذا جوزنا [ أن يصل ] صلاته بصلاة الإمام ، فإن كانا جميعاً في الركعة الأولى أو الثانية ، مضى على متابعته <sup>(٧)</sup> ، وإن كان المأموم في الأولى والإمام في الثانية ، فحكمه حكم المسبوق بركعة يصلي معه القدر الذي أدركه ، [ فإذا ] سلم الإمام قام ف قضى ما عليه ، فإن كان الإمام في الأولى والمأموم في الثانية ، فيصلي مع الإمام على نظم صلاته ، ثم إذا صلى مع الإمام // [ ثلاث ركعات وقام الإمام ] إلى الركعة الرابعة لا يقوم معه ؛ ولكن إما أن يخرج نفسه عن صلاة إمامه ويتشهد ويسلم ، أو يقعد في التشهد وينتظر إلى أن [ يلتحق ] به الإمام فيسلم معه .

الثاني : إذا كان يصلي جماعة مع قوم ، فحضرت طائفة أخرى يصلون جماعة <sup>(٨)</sup> ، فأخرج نفسه عن متابعة إمامه ، ووصل صلاته

[ إذا وصل  
صلاته بصلاة  
الإمام وكلاهما  
في الركعة  
الأولى أو الثانية  
١٠١ ]

[ إذا كان يصلي  
جماعة مع قوم  
فحضرت طائفة  
أخرى ]

[ سقط من ( د ) . ]

[ في ( د ) ، ( هـ ) : " الاختلاف " ، وفي ( ط ) : " اختلاف " . ]

[ في ( د ) : " أو " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " أو في " . ]

[ في ( د ) ، ( هـ ) : " الأحكام " ، وفي ( ط ) : " الأحوال " . ]

[ في نسخة ( د ) ، ( هـ ) : " فلا يعتبر به " ، وفي ( ط ) : " فلا معتبر به " . ]

[ في ( د ) ، ( هـ ) : " أن يصل " ، وفي ( ط ) : " أن نصلي " . ]

(٧) انظر : التهذيب ( ٢ / ٢٥٧ ) ، المحرر ص ٢٢٥ ، البيان ( ٢ / ٣٧٦ ) ، روضة الطالبين ( ٢ / ٤٧٩ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ١ / ٣٨٩ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ١٣ / ب ) .

[ في نسخة ( د ) ، ( هـ ) : " فإذا " ، وفي نسخة ( ط ) : " وإذا " . ]

[ ساقطة من ( هـ ) ، ( ط ) . ]

[ في ( هـ ) : " يلتحق " . ]

(٨) انظر : المجموع ( ٤ / ١٨٣ ) ، البيان ( ٢ / ٣٧٤ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة

بصلاة الإمام الآخر ، فيبني حكمه على [ المسألتين ] ❊ وقد ذكرناهما (٢).

الثالث : إذا أراد أن [ يصل ] ❊ صلاته بصلاة الجماعة ، فلا بد من نية الاقتداء ، ويخالف ما لو أحدث الإمام واستخلف خليفة (٤) وجوزنا لا يحتاج المأموم إلى نية الاقتداء بالخليفة ؛ لأن نية الاقتداء وجدت في الابتداء والخليفة ثانية ، ويمضي على نظم صلاته [ فيكتفي ] ❊ // بالنية السابقة .

[ إذا أراد أن  
يصل صلاته  
بصلاة الجماعة ]

ط [ ١٦٦ ب ]

التاسعة عشرة : الجماعة يجوز تركها بالأعذار (٦) ، والأعذار على قسمين : خاص وعام (٧) ، فأما العذر العام فمثل : الحر الشديد الذي يتأذى به الإنسان ويخاف أن يصيبه السموم ، فيؤخر // الصلاة ويترك الجماعة ؛ لقول رسول الله ﷺ : " إذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا بالظهر " (٨) . ومن ذلك الوحل الشديد الذي إذا مشى الإنسان فيه يتعب ويخاف أن تتلوث ثيابه ، والأصل فيه ما روي أن رسول الله ﷺ قال : " إذا ابتلت النعالُ فالصلاةُ في الرحال " (٩) ،

[ ترك الجماعة  
بالأعذار ]

د [ ١٤٣ أ ]

( ١ / ٣٨٩ ) .

❊ في ( هـ ) : " المسألتين " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " المصلين " .  
(٢) انظر المسألة الثامنة عشرة ( وصل المنفرد صلاته بصلاة الإمام )  
❊ في ( هـ ) : " يصل " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " يصلي " .  
(٤) انظر : المجموع ( ١٨٣ / ٤ ) ، البيان ( ٣٧٥ / ٢ ) ، التنبيه ص ٥٠ .  
❊ في ( د ) ، ( هـ ) : " فيكتفي " ، وفي ( ط ) : " فيكفي " .  
(٦) العذر : الحجة التي يُعْتَذَرُ بها ، والجمع أعذار ، ولي في هذا الأمر عذر ومعذرة ؛ أي خروج من الذنب . انظر : لسان العرب ( ١٠٢ / ٩ ) باب العين .  
(٧) انظر : المقنع الورقة [ ٥٨ / ٥٩ ] ، التنبيه ص ٥١ ، المحرر للرافعي ص ١٨٦ - ١٨٧ ، البيان ( ٣٦٨ / ٢ - ٣٦٩ ) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، الحاوي الكبير ( ٢ / ٣٨٤ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٤٩ ) ، المجموع ( ١٧٥ / ٤ ) ، الإبانة الورقة [ ٤٢ / ٤٣ ] ، نهاية المطلب ج ٢ ( ١٧٩ / أ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفير

( ١٢١٥ / ٢ ) .

(٨) الحديث أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ، انظر : فتح الباري ( ١٥ / ٢ ) . ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة

باب استحباب إلا يراد بالظهر في شدة الحر ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ١١٧ / ٥ ) .

(٩) أخرجه أبو داود في سننه ، انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود ( ٢٧٣ / ٣ ) باب الجمعة في اليوم المطير . وسنن ابن ماجه ، باب الجماعة في الليلة المطيرة ( ١ / ٣٠٢ ) بلفظ قريب منه . قال الحكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، وقد احتج الشيخان

والنعل<sup>(١)</sup> : قيل : وجه الأرض ، وقيل : الذي يُلبس ، ومعناه ما إذا كان الوحل يبيل النعل فالصلاة في الرحال . ومن ذلك الريح الشديد ، والبرد بالليل ، والأصل فيه ما روي أن ابن عمر أدّن في ليلة ذات برد وريح ثم نادى : " ألا صلوا في الرحال " <sup>(٢)</sup> . ومنها المطر الشديد ؛ لاسيما بالليل ، [ والأصل فيه ] أن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن في الليلة الباردة ذات المطر حتى يقول : " ألا صلوا في الرحال " . وأما الثلج إذا كان لا يبيل الثوب فلا يجعل عذراً ، فهذه الأشياء وما في معناها عذر . وأما العذر الخاص فإنه يكون خافياً أو خافياً [ وقد سبق القول فيه ] ، أو يكون مريضاً ، [ والأصل فيه ما روي أن رسول الله ﷺ مرض فترك أن يصلي بالناس أياماً ، وهكذا لو [ لم ] يكن مريضاً ولكن كان عنده مريض ولم يكن للمريض من يتعهده ويخاف أن يضيع المريض إذا خرج إلى الجماعة ؛ [ سواء كان المريض من قرابته ] أو لم يكن ، وهكذا لو كان للمريض من يتعهده ؛ ولكن

د [٤٣ب]

هـ [١٩٢أ]

بروقه ، وهو من النوع الذي طلبوا المتابع فيه للتابعي عن الصحابي ولم يخرجاه . وواقفه الذهبي =

= الرحال : قال الأزهري : هي المنازل ؛ سواء كانت من مدر أو شعر أو وبر وغير تلك . انظر : المجموع ( ١٧٦ / ٤ ) ، الرّحل : مسكن الرّحل وما يصحبه من الأثاث . وفي الحديث : ( إذا ابتلت النعل فالصلاة في الرحال ) أي صلوا ركبتاً ، وقال ابن الأثير : فالصلاة في الرحال يعني الدور والمسكن والمنازل . انظر : لسان العرب ( ١٦٩ / ١٥ ) باب الرّاء .

(١) النعل : والنعلة : ما وقيت به القدم من الأرض . انظر : لسان العرب ( ٢٠٦ / ١٤ ) باب العين .

(٢) الأثر أخرجه البخاري ، كتاب الجماعة ، باب الرخصة في المطر ، انظر : فتح الباري

( ١٥٦ / ٢ ) . ومسلم ، كتاب صلاة المسافرين ، باب الصلاة في الرحال ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ٢٠٥ / ٥ ) .

في نسخة ( د ) ، ( هـ ) : " والأصل فيه " ، وفي نسخة ( ط ) : " والأصل فيه ما روى "

في ( د ) : " وقد سبق القول فيه " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " وقد سبق الكلام فيه "

في ( د ) : " والأصل فيه ما روي أن " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " والأصل فيه أن رسول الله ﷺ "

ساقط من ( ط ) ، ( هـ ) .

في ( هـ ) ، ( د ) : " سواء كان المريض قرابته " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " سواء كان من قرابته " .

كان قد دنا وفاته [ وكان يخاف ]<sup>(١)</sup> أن لو خرج إلى الجماعة يفوته آخر عمره ، فيباح أن يترك الجماعة ؛ لما روى أن عبد الله بن عمر<sup>(٢)</sup> قصد أن يخرج إلى الجامع ، فأخبر أن سعيد بن زيد<sup>(٣)</sup> في النزاع ، فترك الجمعة<sup>(٤)</sup> . ومن ذلك إذا كان يخاف من ظالم يقصده بسوء ، أو كان عليه دين وهو مُعسر ، فخاف أن يحبسه الغريم ، // أو كان يخاف أن يُسرق رَحله لو خرج إلى الجماعة ]<sup>(٥)</sup> ، أو تضع يدبعة // عنده ، فهذه الأعذار وما جانسها يباح لها ترك [ الجماعة ]<sup>(٦)</sup> . وكذلك إذا كان قد أكل ثوماً أو بصلاً وقد ذكرناه<sup>(٧)</sup> .

[ ما يستحب  
للإمام فعله ]

[ الع شرون ]<sup>(٨)</sup> : المستحب للإمام أن يخفف الصلاة بعد أن يأتي بالأركان والأبعض والسنن ، ويكره له التطويل<sup>(٩)</sup> ؛ لما روي

(١) في ( هـ ) ، ( د ) : " وكان يخاف أن لو خرج " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " فخاف أن لو خرج " .

(٢) عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى ، أسلم وهو صغير ، ثم هاجر مع أبيه ولم يحتلم ، واستصغر يوم أحد ، فأول غزواته الخندق ، وهو ممن بايع تحت الشجرة ،

أخته هي حفصة - أم المؤمنين - ، أمه هي زينب بنت مظعون أخت عثمان بن مظعون الجمحي ، روى علماء كثيراً عن النبي ﷺ ، توفي سنة ثلاث وسبعين بمكة ودفن بذي طوى ، وقيل : يفتح مقبرة المهاجرين ، وعمره ( ٨٥ ) سنة . انظر : سير أعلام النبلاء ( ٢ / ٢٠٣ وما بعدها ) .

(٣) سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، من السابقين الأولين البدرين ، شهد المشاهد مع رسول الله ، وشهد حصار دمشق وفتحها ، فولاه عليها أبو عبيدة بن الجراح ، فهو أول من عمل نيابة دمشق من هذه الأمة ، توفي سنة إحدى وخمسين وهو ابن بضع وسبعين سنة وقبر بالمدينة انظر : سير أعلام النبلاء ( ١ / ١٢٤ وما بعدها ) .

(٤) الأثر ورد في الأوسط لابن المنذر ، كتاب صفة الصلاة ، ذكر من له عذر في التخلف عن الجمعة . الطبقات الكبرى لابن سعد ، طبقات البدرين من المهاجرين ومن بني عدي ابن كعب سعيد بن زيد ( ٣٩٥٢ ) .

(٥) في ( هـ ) : " الجماعة " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " الجامع " .

(٦) في ( ط ) ، ( د ) : " الجمعة " ، وفي ( هـ ) : " الجماعة " .

(٧) أن النبي قال : " من أكل من هاتين الشجرتين الخبيثتين فلا يؤمننا في مسجدنا " متفق عليه .

(٨) في ( هـ ) [ فرع ] .

(٩) انظر : الأم ( ١ / ٢٨٦ ) ، المقنع الورقة ( ٦٣ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٠١ ) ،

البيهقي



أن رسول الله ﷺ قال : " إذا كان أحدكم يُصلي بالناس فليخفف فإن منهُم السقيم والضعيف ، وإذا كان يُصلي لنفسه فليطول ما شاء " (١) ، وروي عن أنس أنه قال : " ما صلينا خلف أحد قط أخف ولا أتم صلاة من رسول الله ﷺ " (٢) .

[ إذا لحق الإمام  
وقد فاتت بعض  
الصلاة ]

[ الحادية والعشرون ] : إذا لحق الإمام وقد فاتت بعض الصلاة ، فإن كان يرجو حضور جماعة أخرى في ذلك المسجد أو في مسجد آخر ، فالأولى أن لا يقتدي به ؛ بل ينتظر حتى تكون جملة صلاته جماعة ، وإن كان لا يرجو جماعة أخرى فالأولى أن يقتدي به ؛ حتى لا يترك  
الفضيلة (٤) .

( ٢ / ٣٨٣ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٤٧ ) ، مختصر المزني ص ٢٩ ، الحاوي ( ٢ / ٤٤١ ) .

(١) الحديث روي عن أبي هريرة بالفاظ مقاربة ، انظر : فتح الباري ، كتاب الأذان ، باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ، ( ٢ / ١٩٩ ) ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام . انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ٤ / ١٨٣ ) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي ، انظر : فتح الباري ( ٢ / ٢٠١ ) . ومسلم في كتاب الصلاة ، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ٤ / ١٨٣ ) .

( هـ ) : " العشرون " .

(٤) انظر : البيان ( ٢ / ٣٧٥ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٧٩ ) .

---

**الباب الثالث عشر**  
**فيمن يجوز الاقتداء به ، ومن لا يجوز**

## الباب الثالث عشر

### فيمن يجوز الاقتداء به ومن لا يجوز

وفيه إحدى وعشرون ~~مسألة~~ مسألة :

**أحدها :** الشرط في جواز الاقتداء أن يكون الإمام طاهراً عن الحدث<sup>(٢)</sup> والجنابة والنجاسة ، فلو اقتدى بجنب أو محدث أو بمن على ثوبه أو بدنه نجاسة<sup>(٣)</sup> ، فإن كان عالماً [بها] فلا تصح صلاته ؛ لأنه مفرط في الاقتداء ثم لا صلاة له ، فأما إن كان جاهلاً بالحال ولم يعلم حتى فرغ من الصلاة // ، أو علم به في أثناء الصلاة فانفرد عنه ، فصلاة المأموم صحيحة عندنا ، ولا فرق بين أن يكون الإمام غالطاً أو يكون قد تعمد الصلاة على تلك الحالة مع العلم ، وقال أبو حنيفة<sup>(٥)</sup> : صلاة المأموم باطلة في الأحوال كلها وعليه الإعادة ، وقال مالك<sup>(٦)</sup> // : إن كان الإمام غالطاً فلا إعادة على المأموم ، وإن كان قد تعمد ذلك فعلى المأموم الإعادة . ودليلنا على أبي حنيفة ما روي " أن رسول الله ﷺ خرج ذات يوم وكبر لصلاة الصبح وكبر الناس خلفه ، ثم تذكر أن قد أصابته جنابة ، فأومأ إلى القوم كما أنتم ، ثم دخل الحجرة واغتسل وخرج ورأسه يقطر ماءً ، فأتى بهم الصلاة " <sup>(٧)</sup> ، وجه الدليل أن القوم عقدوا الصلاة خلف رسول الله ﷺ وهو كان جنباً في تلك الحالة والرسول - عليه السلام - لم يأمرهم بالاستتفاف ، وروي

~~(د)~~ في (د) ، (هـ) : " وعشرون " ، وفي نسخة (ط) : " وعشرين " ، والصواب الأولى .

(٢) الحدث : هو الوصف القائم بالبدن الملتصق من الصلاة ونحوها . الروض المربع ( ١٠ / ١ )

(٣) انظر : الأم ( ٢٩٧ / ١ ) ، المجموع ( ٢٢٦ / ٤ ) ، فتح العزيز ( ١٦٢ / ٢ ) ، المحرر

ص ١٨٨ ، التنبيه ص ٥٣ ، حلية العلماء ( ٢٢٩ / ١ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٩٢٩ / ٢ ) .

~~(د)~~ في نسخة (د) : " عالماً [بها] فلا " ، وفي نسخة (ط) : " عالماً فلا " ، وفي (هـ) : " به " .

(٥) انظر : المجموع ( ٢٢٧ / ٤ ) ، بدائع الصنائع ( ١٠٧ / ٢ ) .

(٦) انظر : المدونة الكبرى ( ١٣٨ / ١ ) ، المجموع ( ٢٢٧ / ٤ ) .

(٧) انظر : فتح الباري ، كتاب الأذان ، باب إذا قال الإمام : مكانكم حتى رجع انتظروه ( ١١٢ / ٢ ) .

أن عمر صلى بالناس صلاة الصبح ثم رأى على ثوبه أثر الاحتلام ، فاعتزل وأعاد الصلاة ، ولم يأمر القوم بالإعادة<sup>(١)</sup> . وأما الدليل على مالك أن قصد الإمام إلى الصلاة على غير طهر ما لا يطلع عليه المأموم بحال ، وإذا لم يكن للمأموم سبيل إلى معرفته ، كان معذوراً في الاقتداء به ؛ لأن الظاهر [ أنه ] لا يتقدم للصلاة إلا وهو على طهر ، فوجب أن لا يؤمر بالإعادة ، إذا ثبت أن المأموم لا إعادة عليه فتكون صلاته صلاة جماعة أو صلاة // انفراد ؟ فيه طريقان : أحدهما : أن صلاة المأموم صلاة جماعة ، وعليه يدل ظاهر ما نقله المزني ؛ فإنه قال في آخر باب اختلاف نية الإمام والمأموم [ وهذا يخالف صلاة الذين ] افتتح بهم النبي x الصلاة [ ثم تذكر وانصرف ] واغتسل ثم رجع // [ إليهم ]<sup>(٥)</sup> فأمرهم لأنهم افتتحوا الصلاة جماعة<sup>(٦)</sup> . ووجهه أن في اعتقاده

المأموم أن صلاته جماعة ، وقد بينا الأمر على معتقده حتى صححنا الصلاة ، [ فكذاك ] نجعله جماعة . والطريقة الثانية : أن صلاتهم صلاة انفراد<sup>(٨)</sup> ؛ لأن الجماعة لا تتم إلا // بإمام ولا صلاة للإمام فكيف يكون للقوم جماعة ؟!

يتفرع على هذه القاعدة<sup>(٩)</sup> ثلاثة فروع : أحدها : إذا جاء مسبوق فاقتدى بالإمام المحدث في الركوع ، ثم [ لما ] سلم الإمام أخبر المحدث في الركوع [ إذا كان مسبوقاً ]

(١) أخرجه البيهقي في السنن ( ٢ / ٣٩٩ ) .

(٢) في ( هـ ) : " أنه " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " أن " .

(٣) في ( ط ) : " وهذا مخالف صلاة الذي افتتح بهم " ، وفي ( د ) ، ( هـ ) ما هو

مثبت في المتن . جاء في مختصر المزني ص ٢٣ : " وهذا يخالف صلاة الذين

افتتح بهم النبي الصلاة ثم تذكر فانصرف فاغتسل ثم رجع فأمرهم ؛ لأنهم افتتحوا الصلاة جماعة " .

[ إذا كان إمام الجماعة جنباً أو محدثاً ]

(٤) في نسخة ( د ) ، ( هـ ) : " ثم تنكروا وانصرف " ، وفي ( ط ) : " ثم نكر فانصرف " .

(٥) " إليهم " سقطت من نسخة ( ط ) .

(٦) مختصر المزني ص ٢٩ .

(٧) في ( هـ ) : " فكذاك " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " فكذا " .

(٨) انظر : مختصر البويطي الورقة ( ١١ / ب ) .

(٩) القاعدة هي : الشرط في جواز الاقتداء أن يكون الإمام طاهراً عن الحدث والنجاسة .

(١٠) في ( د ) : " إذا سلم " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " لما سلم " .

بحدثه ، فإن قلنا : الصلاة صلاة [ جماعة ] ، احتسب له بالركعة ،  
وإن قلنا : الصلاة صلاة انفراد ، فلا يحتسب له<sup>(٢)</sup> .

**الثاني : [ إذا كان إمام ]** الجمعة جنباً أو محدثاً ، فهل تجب  
الإعادة على المأموم أم لا ؟ فيه قولان : أحدهما وهو المشهور<sup>(٤)</sup> : أن [ لا  
إعادة ] عليه<sup>(١)</sup> . والقول الثاني حكاه صاحب التلخيص<sup>(٥)</sup> :  
أن عليه الإعادة . وهما يخرجان على هذه [ القاعدة ] ، فإن قلنا :  
الصلاة صلاة جماعة يحتسب لهم الجمعة ، وليس للإمام أن يعيد الجمعة  
بعد ذلك ، وإن قلنا : الصلاة صلاة انفراد [ فالجمعة لا تؤدي منفرداً ، فلا  
تصح صلاتهم ، ولهم إعادة الجمعة ، وعلى هذا لو كان بعض المأمومين  
محدثاً في صلاة الجمعة ، وإن قلنا : إذا كان الإمام محدثاً فالصلاة جماعة  
، فإذا كان المأموم محدثاً كان كذلك ، فلا تجب الإعادة على الإمام وعلى  
من كان متطهراً ، وإن قلنا : الصلاة صلاة انفراد فعليهم إعادة الجمعة  
[ ] ، وصورة المسألة إذا لم يتم عدد الأربعين دون المحدث .

**الثالث : إذا سها الإمام ثم أخبرهم بحدثه<sup>(١٠)</sup> ، فإن قلنا : الصلاة**  
[ إذا سها الإمام ثم  
أخبرهم بحدثه ]

❖ في ( د ) ، ( هـ ) : " صلاة جماعة " ، وفي ( ط ) : " صلاة انفراد " .  
(٢) انظر : التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٩٣٨ / ٢ ) .  
❖ في ( د ) ، ( هـ ) : " إذا كان إمام الجمعة " ، وفي ( ط ) : " إذا كان الإمام إمام  
الجمعة " .

(٤) المشهور هو الرأي الراجح من القولين أو الأقوال للإمام الشافعي ، وذلك إذا كان  
الاختلاف بين القولين ضعيفاً فالراجح من أقوال الشافعي حينئذ هو المشهور ،  
ويقبله الغريب الذي ضعف دليله . انظر : المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي ص  
٥٠٧ .

❖ في ( د ) ، ( هـ ) : " أن لا إعادة عليه " ، وفي ( ط ) : " أن الإعادة عليه " ،  
والصواب الأول .

(٦) انظر : التنبيه ص ٥٣ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري  
( ٩٣٩ / ٢ ) .

(٧) التلخيص لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد محمد بن يعقوب الطبري المعروف بابن  
القاص ، انظر : التلخيص ص ١٧٩ .

❖ في ( د ) ، ( هـ ) : " على هذه القاعدة " ، وفي ( ط ) : " على هذه الإعادة " .  
❖ سقط من ( د ) .

(١٠) انظر : الإبنة مخطوط الورقة " ٤٣ - ب " ، المجموع : ( ٢٢٦ / ٤ ) ، روضة  
الطلابين ( ٥٢٠ / ١ ) ، فتح العزيز ( ٢٦٩ / ٢ ) .

صلاة انفراد فليس عليهم سجود السهو ، [ وإن كان في المأمومين من سها فعليه سجود السهو ] ، وإذا قلنا : الصلاة [ صلاة ] ~~✗~~ جماعة ، فإذا كان قد سها الإمام فعليهم سجود السهو ، [ وإن كان في المأمومين من سها فليس عليه سجود السهو ] ~~✗~~ .

[ إذا افتتح الإمام الصلاة على طهر فم [ السهو ] الحدث ]

**الثانية :** إذا افتتح الإمام الصلاة بالقوم وهو على طهر ، ثم سبقه الحدث في الركعة الأولى قبل القراءة أو بعدها ، أو تعدد الحدث ، // وكان الموضع الذي يتطهر منه قريباً من المسجد ، فلا بأس أن ينتظره

ط [ ١٩٨ ]

القوم حتى يجدد الطهارة ويعود ويصلي بهم<sup>(٤)</sup> ، والأصل فيه القصة التي روينا أن الرسول x // افتتح صلاة الصبح ثم تذكر أن قد أصابته جنابة فأمر القوم بالانتظار ، وعاد وأتم الصلاة ، فأما إذا كان في

هـ [ ١٩٣ ]

الركعة الثانية [ فيكره ] ~~✗~~ أن ينتظروا ؛ لأن الإمام إذا تطهر وعاد يستأنف // الصلاة فيتغير [ نظم صلاتهم ] ~~✗~~ ، وأيضاً فإنهم [ لا بد لهم ] ~~✗~~ من مفارقتها في الانتهاء ، فلأن يفارقوه في الأول أولى ؛ إلا على قولنا : إن من سبقه الحدث يبني على صلاته فلا بأس بالانتظار ، ويخالف هذه المسألة ما لو افتتح الصلاة منفرداً ، ثم أدرك الجماعة فأراد أن يصل صلاته بصلاتهم ، لا يجوز على أحد القولين ؛ لأن هناك لم يُقصد [ إلزام حكم الجماعة في الابتداء ، فإذا اقتدى بالإمام في الدوام فيريد أن يُغير ما قصد التزامه ] ~~✗~~ ، وفي مسألتنا قصد [ التزام حكم الجماعة في الابتداء ، ولزم حكم المتابعة بقصده ، فإذا أراد إتمامه لم يُمنع منه . فأما إذا كان الموضع الذي يتطهر فيه بعيداً ، أو لم يكن من عزمهم الانتظار ، فإن أتموا منفردين جاز ، وإن

~~✗~~ ساقط من ( ط ) .

~~✗~~ ساقطة من ( هـ ) .

~~✗~~ ساقط من ( ط ) .

(٤) انظر : العزيز ( ٢ / ٢٦٧ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٦٣ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ١ / ١٢ ) .

~~✗~~ في ( د ) ، ( هـ ) : " فيكره " ، وفي ( ط ) : " فكره " .

~~✗~~ في ( د ) : " نظم الصلاة " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " نظم صلاتهم " .

~~✗~~ في ( د ) : " فبهم لا بد لهم " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " فبهم لا بد له " .

~~✗~~ في ( د ) : " التزامه " ، وفي ( ط ) : " الزامه " .

~~✗~~ ساقطة من ( هـ ) .

تقدم واحد من القوم ليتم الصلاة بالقوم إما بإذن الإمام أو بغير إذن ، فهل لهم أن يصلوا معه ؟ فعلى قولين ، وهذه المسألة هي التي تُعرف بالصلاة خلف الإمامين<sup>(١)</sup> ،

أحد القولين وهو قوله في القديم : أنه لا يجوز ؛ لأن الرسول - عليه السلام - لما تذكر الجنب لم يستخلف ، وأيضاً فإن الإمام إذا أحدث صار المأموم منفرداً ، وقد ذكرنا أن المنفرد لا يصل صلاته بصلاة الإمام على أحد القولين<sup>(٢)</sup> . القول الثاني وهو قوله في الجديد والمذهب الصحيح : أن ذلك جائز ؛ لما روي أن رسول الله ﷺ استخلف أبا بكر ليصلي بالناس ، فافتتح // الصلاة ، ثم وجد رسول الله ﷺ في نفسي نفسه

د [٤٥] ب

ط [١٩٩]

خفة ، ثم جاء وجلس على يسار أبي بكر - رضي الله عنه - وافتتح الصلاة ، واقتدى به أبو بكر والصحابة ، وجه الدليل أن القوم ما كانوا

[ قد اقتدوا برسول الله ﷺ في الابتداء ؛ وإنما اقتدوا بأبي بكر ، ثم ]  
~~اقتدوا برسول الله ﷺ في بقية الصلاة ، فدل على أنه يجوز أن يصلي بعض الصلاة خلف إمام ، وبعضها خلف آخر .~~

فروع ستة : أحدها : إذا قلنا : [ إنه ] لا يجوز أن يتم صلاته مع الخليفة ، فلو صلى معه ، إن كان عالماً بأن ذلك ليس له تبطل صلاته ، وإن كان جاهلاً بالصلاة صحيحة<sup>(٥)</sup> .

الثاني : إذا جوزنا فلا فرق بين أن يكون الإمام قد سبقه الحدث أو أحدث عامداً ، وقال أبو حنيفة<sup>(٦)</sup> : إذا سبق الحدث يجوز أن يستخلف ،

فأما إذا تعمد الحدث فالقوم يتمون لأنفسهم ، ولا يجوز أن يستخلف بناء على أصل له ؛ وهو أنه إذا سبقه الحدث لا تبطل صلاته ، وإذا بقي في حكم صلاته بقي حكمه على الجماعة في جواز الاستخلاف

(١) انظر : الأم ( ٢٠٨ / ١ ) .

(٢) انظر : المسألة الملبغة عشرة والثامنة عشرة من الباب الثاني عشر في ( صلاة الجماعة وأحكامها ) .

~~سقط من ( ط ) .~~

~~سقط من ( ط ) ، ( د ) .~~

(٥) انظر : التهذيب ( ٢٦٢ / ٢ - ٢٦٣ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ١١ / ب ) .

(٦) انظر : الهداية للمرغيناني مع فتح القدير ( ٣٨٥ / ١ ) ، بدائع الصنعة ( ١٠٥ / ٢ ) .

وقد ذكرنا هذا الأصل<sup>(١)</sup>.

**الثالث :** عندنا استخلاف الإمام ليس بشرط ؛ بل لو تقدم بعض المأمومين بنفسه وأتم الصلاة يجوز<sup>(٢)</sup> ، وعند أبي حنيفة لا بد من استخلاف الإمام<sup>(٣)</sup> ، فإذا تقدم بنفسه لا يجوز أن يصلوا معه ، ودليلنا أن [ على المأمومين ] ~~بحكم الاقتداء~~ [ متابعته ] ~~في~~ أفعال الصلاة ، [ والاستخلاف ليس من جملة أفعال الصلاة ] ~~في~~ ، وإذا لم يكن ذلك من جملتها [ لم تلزم متابعته فيه ] ~~في~~ ، فلم يكن لاعتبار استخلافه // معنى .

**الرابع :** إذا أحدث في الركعة الأولى ؛ فسواء استخلف من شرع معه في الصلاة أو لم يشرع في الصلاة يجوز ؛ لأنه ليس يختلف نظم [ صلاتهما ] ~~في~~ .

هـ [ ١٩٣ ب ]

فأما إذا كان في الركعة الثانية ، فإذا صلى ركعة يقعد للتشهد وإن لم يكن موضع // ، قعوده وإذا صلى ركعة ثانية لا يقعد ؛ لأنها الثالثة من صلاة الإمام وإن كان الموضع موضع قعوده<sup>(٤)</sup> ، وإذا صلى الثالثة [ فقد تمت ] ~~في~~ صلاة القوم فيتشهد ، وإذا علم أن القوم فرغوا من التشهد يشير عليهم بالسلام ويتم لنفسه ، حتى قال أصحابنا : لو كان يقضي الظهر خلف من يصلي الصبح ، [ فاستخلفه ] ~~في~~ الإمام ، فإنه يفت في الركعة الثانية ، ولو كان يقضي الصبح خلف

(١) انظر : المسألة الثانية من الباب الثالث عشر ( فيمن يجوز الاقتداء به ومن لا يجوز ) .

(٢) انظر : التهذيب ( ٢ / ٢٦٢ ) ، البيان ( ٢ / ٤٠٣ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ١١ / ب ) .

(٣) انظر : فتح القدير ( ١ / ٣٧٩ ) .

~~في~~ ( هـ ) : " على المأموم " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " المأمومين " .

~~في~~ ( د ) ، ( هـ ) : " متابعته " ، وفي ( ط ) : " متابعة " .

~~سقط من~~ ( د ) .

~~في~~ ( د ) : " لم تلزم متابعته " ، وفي ( ط ) : " لم تلزم متابعة " وفي ( هـ ) : " لم تلزم متابعته فيه " .

~~في~~ ( هـ ) : " صلاتهما " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " صلاتهم " .

(٤) انظر : التهذيب ( ٢ / ٢٦٢ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٢٦ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ١٢ / أ ) .

~~في~~ ( د ) ، ( هـ ) : " فقد تمت " ، وفي ( ط ) : " تمت " ، وفي ( هـ ) : [ أو : الثالثة ] .

~~في~~ ( د ) : " فاستخلف " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " فاستخلفه " .



من يصلي الظهر ، فاستخلفه [ الإمام ] <sup>(١)</sup> ، لا يقنت ، فإذا أتم صلاته يشير [ إلى ] <sup>(٢)</sup> القوم بالقيام ويسلم . فأما إن استخلف من لم يشرع معه في الصلاة لا يجوز . والفرق أن الذي [ يشرع ] <sup>(٣)</sup> معه في الصلاة قد التزم بالاعتداء نظم صلاته ، فيمكنه إتمام الصلاة على الوجه الذي التزمه ، فأما من لم يشرع معه في الصلاة لم يلتزم ذلك النظم ، فلا يمكنه أن يراعي نظم صلاة الإمام [ والقوم ] <sup>(٤)</sup> . وهكذا لو استخلف مسبوقا لا يعرف قدر ما فاتته من صلاة الإمام لا يجوز ؛ لأنه لا يدري كم الباقي حتى يراعي نظم صلاته .

**الخامس :** إذا استخلف خليفتين ، حتى صلى كل واحد منهما [ ببعض ] <sup>(٥)</sup> الناس ، إن كان في غير الجمعة فصلاتهم صحيحة ، **ولن كل في الجمعة لا يصح ؛ لأن الجمعة لا يجوز أن تفعل مرتين على الترتيب ، فكيف يجوز فعلها مرتين على الجمع ؟!**

**السادس :** المأموم لا يحتاج أن ينوي الاعتداء [ بالإمام ] <sup>(٦)</sup> **الخليفة ؛ لأن الخليفة نائب الإمام ويراعي نظم صلاته وقد نوى الاعتداء بالإمام ، فيبقى حكمه في حق نائبه** <sup>(٧)</sup> .

**الثالثة :** الاعتداء لا يصح بالمأمومين ؛ وإنما يصح بالإمام على الخصوص ؛ لأن المأموم تابع فكيف يستتبع غيره <sup>(٨)</sup> ، فإن قيل : **يس**

**[ في ]** <sup>(٩)</sup> نقل القصة أن الرسول // x لما استخلف أبا بكر ، ثم وجد في نفسه خفة ... القصة ، كان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله

ط [ ١٠٠ ]

<sup>(١٠)</sup> ساقطة من ( هـ ) ، ( ط ) .

<sup>(١١)</sup> في ( د ) : " إلى القوم " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " على القوم " .

<sup>(١٢)</sup> في ( د ) ، ( هـ ) : " يشرع " ، وفي ( ط ) : " شرع " .

<sup>(١٣)</sup> ساقطة من ( ط ) .

هـ [ ١٩٤ ]  
د [ ٤٦ - ب ]

<sup>(١٤)</sup> في ( د ) ، ( هـ ) : " ببعض " ، وفي ( ط ) : " بعض " .

<sup>(١٥)</sup> نظر : تهذيب ( ٢ / ٢٦٤ ) .

<sup>(١٦)</sup> ساقطة من ( د ) ، ( هـ ) .

<sup>(١٧)</sup> نظر : تهذيب ( ٢ / ٢٦٣ ) .

<sup>(١٨)</sup> نظر : الإيكة مخطوط ، الورقة [ ٤٤ - أ ] ، الأم ( ١ / ٣١٠ ) ، المجموع ( ٢٣٢ / ٤ ) ، البيان ( ٢ / ٣٦٧ ) .

<sup>(١٩)</sup> ساقطة من ( هـ ) .



x ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر ؟ قلنا : أبو بكر ما كان // إماماً ؛ بل كلهم كانوا مقتدين <sup>(٨)</sup> بصلاة رسول الله x ؛ إلا أن الرسول x كان يصلي جالساً ، [ فما ] <sup>(٩)</sup> كان يبين // للقوم انتقالاته ، وكان لا يمكنه أن يرفع صوته لضعفه ، فالصديق - رضي الله عنه - كان كالمكبر يُعرف القوم انتقالاته x .

[ لو اقتدى  
بمَن ظنه  
منفرداً ]

فرعان : أحدهما : لو اقتدى بإنسان ظنه منفرداً <sup>(١٠)</sup> ؛ بأن كان واقفاً في زاوية من زوايا المسجد ، ولم يعلم أن بين يديه إماماً ، أو ظنه إماماً ؛ بأن كان قد غلط في الموقف ؛ فوقف [ عن ] يسار الإمام محاذياً ، وبأن من بعد أن الإمام غيره ، فالصلاة باطلة ؛ لأن المأموم لا يصلح أن يكون إماماً بحال ، فلم تصح [ الصلاة ] <sup>(١١)</sup> خلفه ، بخلاف الجنب فإنه يصلح <sup>(١٢)</sup> أن يكون إماماً بحال مع قيام الجنبية [ والحدث ؛ وهو إذا تيمم عند عدم الماء ؛ فإن التيمم لا يرفع الجنبية والحدث ] <sup>(١٣)</sup> .

[ إذا وقفا  
موضعا واحداً  
وظن كل واحد  
منهما أنه إمام  
أو مأموم ]

الثاني : لو أن رجلين وقفا موضعاً واحداً وافتتحا الصلاة ، فإن اعتقد كل واحد منهما أنه إمام [ فصلاتهما ] <sup>(١٤)</sup> صحيحة ، وإن اعتقد كل واحد منهما أنه مأموم فصلاتهما باطلة ؛ لأنه لا يجوز أن يقتدي بمأموم غيره ، فكيف تصح صلاته خلف من يعتد أنه مأمومه ، وإن اعتقد أحدهما أنه إمام ، وشك الآخر هل هو مأموم أو إمام ، فصلاة المعتقد للإمامة صحيحة ، وصلاة الشاك باطلة <sup>(١٥)</sup> .

[ الإفتاء يملئين  
في مسجد واحد ]

الرابعة : لو دخل مسجداً فرأى قوماً يصلون [ في زاوية مع إمام

<sup>(١٦)</sup> في ( د ) ، ( هـ ) : " صلاة رسول الله " ، وفي ( ط ) : " مقتدين برسول الله " .  
<sup>(١٧)</sup> في ( د ) : " فلما كان يبين للقوم " ، وفي ( ط ) : " كما كان يبين للقوم " ، وفي ( هـ ) : " فما كان " .

(٣) قظر : الأم ( ٣١٠ / ١ ) ، البيان ( ٣٦٨ / ٢ ) .

<sup>(١٨)</sup> في ( د ) ، ( هـ ) : [ عن ] ، وفي ( د ) : " على " .

<sup>(١٩)</sup> في ( د ) ، ( هـ ) : " الصلاة " ، وفي ( ط ) : " صلاته " ، والصواب الأولى .

<sup>(٢٠)</sup> في ( د ) ، ( هـ ) : " يصلح " ، وفي ( ط ) : " لا يصلح " ، ولعل الصواب الأولى

ط [ ١٠٠ ]

<sup>(٢١)</sup> سقط من ( د ) ، ( هـ ) .

<sup>(٢٢)</sup> في ( د ) ، ( هـ ) : " فصلاتها " ، وفي ( ط ) : " فصلاته " .

(٩) انظر : الأم ( ٣١٠ / ١ ) ، الإبانة الورقة : ( ٤٤ / ب ) ، المجموع : ( ١٧٣ / ٤ )

- ( ١٧٤ ) ، الحاوي ( ٤٤٠ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٥٤ / ١ ) ، البيان ( ٢ / ٢ )

( ٣٦٨ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٤ / أ ) .